الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العملي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم التجارية

تخصص: بنوك

عنوان الموضوع

الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من إعداد الطالبة:

طابي إيمان

تحت إشراف الأستاذ:

بوبعاية حسان

أعضاء اللجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن عزوز	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
بوبعاية حسان	أ.محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
قري حمزة	أ.محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017 م

إهداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره .. ولا يطيب النهار إلا بطاعته..
ولا يطيب الحياة إلا بذكره وعبادته .. من وفقني في جميع الخطوات..
ولبى ما في قلبي من دعوات من عالي سبع سموات .. جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. وهدى الأمة .. نبي الرحمة..
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تحت أقدامها تنام أول أمنياتي ... وفوق رأسها أجمل محطات القبل..

إليك يا شمعة حياتي ... وجنتي ... يا نبع الحنان ولحن الأمل...
أمي وهل بعد أمي تنطق جمل ... إلى من تعب من اجل راحتي..
وشاركني عناء مشواري ورحلتي .. يا سندي وقدوتي..يا رفيق الدرب يا أبتي

إليك يا من زرع بدربي فوانيسا تضيء العتمة.. يا حضن الرضا.. ونبض المودة
والرحمة .. أبي وهل بعد أبي تنطق عظمة..

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد تلك القلوب الرقيقة والنفوس البريئة.. رياحين حياتي..
اخواتي

إلى من رسموا من الدموع ألف ابتسامة.. ينابيع الصدق ورفقاء الدرب بهنائه وشقاءه وجمعتني الاقدار بهم عبر طيات سنين الحياة تاركين بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي صديقاتي أمينة، هاجر، حنان

وإلى كل من ترك في قلبي ذكرى طيبة

لكم أهدي .. ثمرة كفاحي وجهدي...

إيمان

شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

انطلاقا من قوله عز وجل ومن يشكر فانما يشكر لنفسه ومن كفر فان الله غني حميد الآية 12 من سورة لقمان، وقوله صلى الله عليه وسلم " : **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**"

أتوجه إلى الله عز وجل خالقي والمنعم عليّ بنعمه التي لا أحصيها والمتفضل عليّ بكرمه وجوده، بالحمد والثناء الذي يليق بجلالته وعظمته إذ وفقني إلى إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجعله في ميزان

حسناتي، يوم ألقاه، إنه ولي ذلك والقادر عليه. واعترافا بالفضل لأهله فإنني أتقدم بعظيم شكري وامتناني وخالص تقديري إلى أستاذي بوبعاية حسان

حفظه الله لرعايته لي وتفضله بكل كرم، وعن رحابة صدره، بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى مساعدته لي، علاوة على إرشاداته القيمة والنافعة، فقد كان نعم العون والسند، فأسأل الله أن يبارك له في علمه وصحته وأن يجزل له المثوبة.

ولا أنسى أن أشكر كل من ساعدني وساهم في إعانتي على هذا البحث ووقف بجانبي لتخطي الصعوبات التي مررت بها، وعلى رأسهم جدتي وامي وابي وعمي وزوجة عمي اطال الله في عمرهم * على ما تكبداه من العناءات من أجل إسعادي.

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية وأخص بالذكر الأستاذ المشرف بوبعاية حسان ولجنة المناقشة.

Fatakat.com

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات..... III-I

فهرس الجداول..... IV

فهرس الأشكال..... V

مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول: السيولة في البنوك التجارية

تمهيد..... 05

المبحث الأول: ماهية السيولة..... 06

المطلب الأول: تطور فكرة السيولة وتعريفها..... 06

المطلب الثاني: مكونات السيولة وادارتها..... 08

المبحث الثاني: معايير قياس السيولة وتقييم أهدافها..... 13

المطلب الأول: معايير قياس السيولة..... 13

المطلب الثاني: تقيم أهداف السيولة..... 17

المبحث الثالث: اختلاف سيولة بنك عن سيولة الجهاز البنكي..... 19

المطلب الأول: سيولة البنك الواحد..... 19

المطلب الثاني: سيولة الجهاز البنكي..... 19

خلاصة الفصل..... 21

الفصل الثاني: الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

تمهيد..... 23
المبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية 24
المطلب الأول: مفهوم والوظيفة الاقتصادية..... 24
المطلب الثاني: مقاييس الربحية..... 25
المطلب الثالث: مصادر تحقيق الربحية في البنك التجاري..... 27
المبحث الثاني: تشابك العلاقات بين السيولة والربحية ويسار البنك 32
المطلب الأول: التعارض بين السيولة والربحية في البنك التجاري 32
المطلب الثاني: يسار البنك في مواجهة العسر المالي..... 32
المبحث الثالث: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري 35
المطلب الأول: أساليب ادارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية 35
المطلب الثاني: هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية 41
خلاصة الفصل 43

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري BNA

تمهيد..... 45
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري..... 46
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري ووظائفه وهيكله التنظيمي..... 46
المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنك الوطني الجزائري 53
المبحث الثاني: السيولة في البنك الوطني الجزائري..... 59

المطلب الأول: دراسة ميزانية لسنة 2015..... 59

المطلب الثاني: دراسة ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016 63

المطلب الثالث: مقارنة بين سيولة سنتي 2015و2016 67

خلاصة الفصل 69

خاتمة.....71

قائمة المراجع.....74

الملاحق.....

فهرس الجداول:

عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (01): يمثل ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015	59
الجدول رقم (02): يمثل ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016	63
الجدول رقم (03): يمثل نسب السيولة لسنتي 2015 و2016	67

فهرس الأشكال:

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1): الأسلوب التجميعي للأموال	37
الشكل رقم (2): أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها	40
الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري – وكالة المسيلة –	51

تعد البنوك إحدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الموال بالطلب عليها وتتمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والخدمية وغيرها.

تسعى البنوك دائما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل سيوجهها خطر عدم إمكانية تغطية سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها خطر السيولة فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح.

من هنا على البنك أن يوازن بين السيولة والربحية بشكل جيد وسليم وعليه تقييم الأداء في البنوك التجارية لها أهمية خاصة في متابعة العمل البنكي للتعرف على أوجه نشاطات استثمار المختلفة لسير قدما في مجالات استثمار الأموال ولسد ثغرات التي قد تحصل أثناء تنفيذ العمل والعمل على تجنبها في الفترات اللاحقة

يعد استخدام نسب السيولة والربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك للوصول إلى الأفضل طرق ممكنة للأداء لان الأرقام المجردة في القيم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي لذا فان الأمر يستلزم الأرقام ونسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقة المهمة الموجودة في هذه القوائم

الإشكالية العامة

ومن كل ما سبق يمكن طرح بلورة الإشكالية في السؤال الجوهري التالي:

كيف تقوم البنوك التجارية بالموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا تلجأ البنوك إلى الموازنة بين السيولة والربحية؟
- ماهي الخطوات المتبعة للموازنة بين السيولة والربحية؟
- كيف تتم عملية الموازنة بينهما؟.
- ما مدى تطبيق المؤسسة محل الدراسة بين السيولة والربحية؟

فرضيات الدراسة:

توفير السيولة من أهم وظائف البنوك التجارية

تعد الربحية هدف أساسي للمصارف التجارية

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

- صعوبة تتعلق بالوقت حيث لم يكن وقت كافي لإنجاز هذه المذكرة.
- عدم توافر المعلومات الكافية مع صعوبة الحصول على المعلومات المقدمة من طرف بنك محل الدراسة.

هيكل الدراسة

تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة خصص الفصل الأول للسيولة في البنوك التجارية حيث قسم إلى ثلاث مباحث تناول الأول ماهية السيولة إما الثاني معايير قياس السيولة وتقييم أهدافها والمبحث الثاني اختلاف السيولة بنك عن سيولة الجهاز البنكي أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول تحت عنوان ماهية الربحية في البنوك التجارية والثاني تطرقنا فيه إلى تشابك العلاقة بين السيولة والربحية ويسار البنك أما الثالث يتضمن التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري.

القسم التطبيقي تحت عنوان دراسة تطبيقية لبنك الوطني الجزائري وقسمناه الى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم البنك الوطني الجزائري إما المبحث الثاني فقد تعرفنا على مؤشرات الموازنة بين السيولة والربحية في البنك محل الدراسة.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج والاقتراحات في خاتمة الدراسة.

تمهيد

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز البنكي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، نظراً للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك وفعاليتها.

وفي هذا الفصل سنتعرف في المبحث الأول على ماهية السيولة والذي قسمناه الى مطلبين الأول نتطرق فيه الى تطور فكرة السيولة وأهم تعاريفها أما المطلب الثاني فسوف نذكر أهم مكونات وأقسام السيولة وكيفية ادارتها، وسنتعرض في المبحث الثاني الى معايير قياس السيولة وتحديد احتياجاتها أما في المبحث الثالث سنقارن بين سيولة البنك الفرد وسيولة الجهاز البنكي.

المبحث الأول: ماهية السيولة

سنتعرض في هذا المبحث الى تطور فكرة السيولة، مختلف تعاريفها، أهم ومكوناتها، أقسامها وكيفية ادارتها.

المطلب الأول: تطور فكرة السيولة وتعريفها

❖ **تطور فكرة السيولة:**

لقد انشغل رجال البنوك الأقدمون بموضوع السيولة، وربطوها باستثمار مواردهم المالية في نوع من الأصول تتمثل في الائتمان قصير الأجل والذي يكون على شكل قروض تجارية[1]، حيث أن هذه الأصول تتمتع بسيولة ذاتية ناتجة عن المبادلات التجارية من بيع وشراء، وبالتالي فان هذا الأصل سيتحول مباشرة الى نقود سائلة عند بيع السلع.

وهذه النظرية اعتمدت من قبل طلاب المسائل النقدية وطبقت من قبل رجال البنوك الانجليزية، ومن بعدها البنوك الأمريكية، لكن هذه الفكرة واجهت اعتراضا كبيرا لأنها تعتبر أن سيولة أي أصل لا ترتبط بطبيعته بقدر ما ترتبط بإمكانية تحويله الى نقد حاضر عند الحاجة.

وهذا متعلق بتوفير سوق تباع فيه هذه الأصول، ولكن في الحقيقة، إذا توفرت سوق لبيع الأصول طويلة الأجل، فان سيولتها لا تقل عن سيولة الأصول قصيرة الأجل.

وبهذا التحليل، فان المشجعين لهذه النظرية، تخلو عن موقفهم، وأقرو على تفسير سيولة الأصل بإمكانية تحويله الى نقد سائل دون خسارة، أي توفر سوق لبيع الأصول بربح، أو من خلال اعادة خصمه لدى البنك.[2]

---

[1] زياد العلواني: نقود والبنوك مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981 ص 143.

[2] صالح مفتاح: السيولة والربحية في البنك التجاري دراسة نظرية ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2006-2007، ص12.

❖ **أهم تعاريف السيولة:**

هناك عدة تعاريف تخص السيولة من أهمها[1]:

➢ السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أي من أصوله الى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها.

➢ السيولة في معناها العام، هي مدى توافر أصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين: أصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون [2]

➢ السيولة: هي ملكية التحويل الفوري لمواجهة خطر معين، ويعتبر النقد هو الأصل الأكثر سيولة.[3]

➢ السيولة: هي مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية المتاحة للبنك التي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية فورية فالسيولة: هي صمام الأمان وهامش الضمان للبنك حيث أنها من أهم محددات درجة يساره ومن ثم قدرته على الحصول على الأموال إضافية من الغير من البنوك أو البنك المركزي فضلا عن أنها تعتبر من العوامل الرئيسية في زيادة مقدرة البنك في الحصول على الودائع إضافية من العملاء واستقطاب المزيد من المدخرات.[4]

➢ السيولة: هي المال النقدي الجاهزة لدى البنوك لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن المودعين.[5]

---

[1] ضياء مجيد الموساوي: الاقتصاد النقدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1993 ص295

[2] سيد الهواري: إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة طبعة 1981 ص100

[3] صالح مفتاح: مرجع سابق ص13

[4] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار: الاقتصاد النقدي والمصري مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية طبعة 2000 ص-ص249-250

[5] شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص29

من خلال هذه التعاريف، نستنتج أن السيولة النقدية، تستخدم في تلبية طلبات المودعين عند سحب ودائعهم، وعند منح الائتمان الى الأفراد أو الحكومة.

وفي الواقع، أن نجاح أي بنك مرتبطة أساسا بمدى ثقة الأفراد فيه، وهذا من خلال توفر السيولة، ومن قدرة البنك على تلبية طلبات السحب اليومية، وهو أمر يتوقف على قدرته في تحويل الأصول التي يملكها الى سائلة وبدون خسارة في قيمتها

المطلب الثاني: مكونات السيولة وادارتها

سوف نتطرق في مطلبنا هذا الى أهم أقسام وأنواع السيولة وادارتها.

❖ **أقسام وأنواع السيولة:**

تعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، واكن هذا لا ينفي وجود أصول أخرى لها درجة سيولة تامة، من خلال هذا سنتطرق الى أقسام السيولة وأنواعها:

➢ **أقسام السيولة:**

قسم الاقتصاديون السيولة الى ثلاثة أقسام وهي:

✓ **السيولة الأولية:**

وتتعلق هنا بالنقد الحاضر الذي يعتبر خط الدفاع الأول للبنك التجاري، وهو يعتبر أصل تام السيولة، وينكون من كل ما في خزينة البنك من أوراق نقدية وقانونية، ونقود مساعدة وعملات أجنبية[1]، والتي تصبح حق له يستخدمه في عمليات الاقتراض، ومواجهة طلبات السحب العادية وحاجة المعاملات اليومية للبنك.

بالإضافة الى هذه الأصول، هناك أصول أخرى، مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى، وكذلك الرصيد الذي يضعه البنك التجاري عند البنك المركزي والذي يطلق عليه

[1] محمود يونس عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، ص171.

بالاحتياطي القانوني، وهو يعتبر حق للبنك التجاري قبل البنك المركزي، ويجوز أن يستخدمه إذا لزمه الأمر، وهذا الاحتياطي يتزايد مع تزايد حجم الودائع

✓ **السيولة الثانية:**

وتتضمن الموجودات الغير السائلة حاليا، ولكن القابلة للتحويل السيولة مطلقة بعد القيام ببعض العمليات ومن أمثلة هذه الأصول: أذون الخزانة، الأوراق الحكومية قصيرة الأجل، الأوراق التجارية والكمبيالات المخصومة والأصول شبه النقدية، وسنشرح كل عنصر من هذه العناصر فيما يلي:

- **الأصول شبه النقدية:** وتضم بعض أنواع القروض، كالقروض القابلة للاستدعاء، وهي القروض التي يمنحها البنك لأحد بيوت الخصم، ويلتزم هذا البيت بردها الى البنك بمجرد طلبها (فيما لا يزيد عن يومين على الأكثر من طلبها)
- **الأوراق المالية الحكومية:** مثل السندات الحكومية وأذون الخزانة، وكلها من قبيل الأصول قصيرة الأجل، فضلا عن أنه يمكن بسهولة خصمها لدى البنك المركزي[1].

الأوراق التجارية المخصومة: ممثلة من قبل سندات تعبر عن التزام معين على طرف ما لصالح طرف ما لصالح طرف آخر، وهذا خلال مدة معينة، والتي يتنازل عنها الطرف الأخير لصالح البنك التجاري في الدائنية، ويتحمل آجال الدفع مقابل سعر الخصم[2]، وإذا أراد البنك أن يحولها الى نقود، فعليه إعادة خصمها عند البنك المركزي

- **القروض والسلفات:** وهي تشبه الأوراق التجارية المخصومة، من حيث قبيل الائتمان قصير الأجل، وتتميز القروض عن السلفيات في أن القروض يمنح البنك قيمتها بالكامل للعميل بمجرد الموافقة على الحصول عليها، بينما السلف فلا يسمح للعميل بالسحب منه الا في حدود مبالغ محددة بالإضافة الى الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير بصفة خاصة. [3]

[1] صالح مفتاح: مرجع سابق ص-ص14-15

[2] مصطفى رشدي شيحة :الاقتصاد النقدي والبنكي الدار الجامعية، مصر طبعة 1985، ص212.

[3] صالح مفتاح: مرجع سابق ص 15

✓ **السيولة الثالثة:**

وتضم الموجودات المالية التي يكون أجل استحقاقها بعيدا، ونخص بالذكر الأسهم والسندات طويلة الأجل[1]،وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، ويصعب تحويلها الى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج الى الوقت والجهد، وتتعرض الى تقلبات في القيمة، ويمكن للبنك أن يتحمل خسائر كبيرة اذا حاول بيع هذه السندات في السوق قبل حلول ميعاد استحقاقها، ونتيجة لارتفاع سعر الفائدة. أما اذا ثبتت أسعار الفائدة عند قمستوى معين، أو اذا عمدت السلطات النقدية الى الاتجاه بأسعار الفائدة الى الانخفاض، فان احتمال هذه الخسارة يصبح معدوما وتتحول الى تحقيق ربح رأس مال[2]

➢ **أنواع السيولة:**

تنقسم الى نوعين:

✓السيولة الحاضرة: هي أرصدة نقدية حاضرة في خزائن البنك التجاري وأرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي إضافة الى الوجود أرصدة سائلة أخرى[3]، أي أن السيولة الحاضرة لدى البنك التجاري وتحت تصرفه تشمل ما يلي:

- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.
- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي
- الشيكات تحت التحصيل.

✓ السيولة الشبه نقدية: تمثل الاحتياطات الثانوية لدى البنك التجاري أي الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي[4].

[1] فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والائتمان، دار الحداثة، الاسكندرية، طبعة 1981ص304

[2] فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي دار النهضة العربية، طبعة 1976 ص ص142-

[3] ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق، ص145.

[4] المرجع السابق ص 145

وتتمثل هذه الحوالات بقصر أجل الاستحقاق وامكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها[1]

❖ **إدارة السيولة:** [2]

تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن 30%عن إجمالي الودائع مع ضرورة توافر قدر إضافي من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي أو الفصلي على القروض والسلفات وكذلك السحب غير المتوقع من الودائع مما يبين مدى الصعوبة التي تنطوي عليها عملية تقرير الاحتياجات من السيولة وتعتبر النقدية بخزينة البنك وأذونات الخزانة المشكل الأساسي للسيولة لذلك يجب التعرف على تطور البنك بينما نعتبر القروض والسلفيات أقل سيولة من البند السابق.

ونسير نسبة (القروض والسلفات /الودائع)أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وتسمى هذه النسبة (بنسبة التوظيف)فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة البنك في تلبية القروض الاضافية حيث يجب على الادارة توخي الحذر والتروي عند منح قروض إضافية من الناحية النظرية تمثل الودائع الحد الأقصى للقروض والسلفيات التي يمكن للبنك منحها للعملاء ولكن من الناحية العملية لا تتجاوز نسبة التوظيف 25؟%من الودائع.

وقد تقاس السيولة أيضا بنسبة (الأصول السائلة ونسبة السائلة /الودائع) ويعتبر هذا المقياس اكثر فاعلية من استخدام نسبة (القروض /الودائع)لأن هذا المقياس (الأموال /الودائع) يتضمن أي متحصلات من القروض القاعة وكذلك الأموال التي قد يقترضها البنك

[1] حياة بن اسماعيل :التسيير البنكي مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2002-20030 ص59.

[2] المرجع السابق، ص-ص61-62.

من الغير وبذلك يمكن تشبيه مركز السيولة لأي بنك كخزان تدخل وتخرج منه النقدية والفرق بينهما (المدخلات والمخرجات) بشكل الرصيد النقدي، وقد يدخل تحت هذا البند أيضا الأوراق المالية الحكومية أو المضمونة منها المتدرجة أو المنوعة في تواريخ استحقاقها طالما أنه يمكن تحويلها الى نقدية بدون رصيد.

المبحث الثاني: معايير قياس السيولة وتقييم أهدافها

سنتعرض في مبحثنا هذا الى مطلبين، الأول نتحدث فيه عن معايير قياس السيولة، أما الثاني فإننا سوف نتطرق الى وتقيم أهدافها.

المطلب الأول: معايير قياس السيولة

إنه من الصعب إيجاد مقياس جيد يوضح وضعية السيولة داخل البنك التجاري وهذا راجع الى أن تقييم سيولة البنك تعتمد على اتخاذ تنبؤات عن الاحتياجات المستقبلية للنقد، ووضعية معدلات الأصول، وهذا راجع الى أن التنبؤ محفوف بعدم التأكد، إلا أنه وضع مقياسان للسيولة وهما معدل القروض على الودائع، أي ما يطلق عليه بالمقياس الرصيدي، ومعدل الأصول السائلة الى الودائع.

❖ **معدل القروض الى الودائع:**

يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة إجمالي القروض الممنوحة على إجمالي الودائع [1]أي

$$\text{معدل الفروض} = \frac{\text{القروض الممنوحة}}{\text{أجمالى الودائع}}$$

واستعماله كمقياس للسيولة، ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث أن زيادة الودائع المستثمرة على شكل قروض يؤدي الى انخفاض في السيولة، وإذا كان معدل القروض على الودائع عاليا، فان البنوك تعمل على الاقلال من عملية الاقراض والاستثمار، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة.

[1] صالح الأمين الأرياح: اقتصاديات النقود والبنوك دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 1991 ص111.

الانتقادات الموجهة لهذا المقياس:

رغم انتشار هذا المقياس، الا أنه يشكو من نقاط ضعف متعددة، حيث أنه لا يوضح نوعية ومدة القرض، كما أمه لا يأخذ في الاعتبار متوسط مدة القرض، وكيفية السداد، وأوضاع المقترضين، ومدى قدرتهم على التسديد.

كما أن هذا المعدل، لا يبين بوضوح وضعية السيولة، حيث يغفل طبيعة وسلوك الودائع في البنك، فمثلا قد نجد أن هذا المعدل في البنك الأول أعلى منه في البنك الثاني، ومع هذا تكون السيولة في البنك الأول أعلى منها من البنك الثاني، وهذا راجع الى أن الودائع فيه تتسم بالثبات النسبي، بينما تتعرض في البنك الثاني الى تذبذبات كثير بالإضافة الى هذا، فان معدل القروض الى الودائع لا يظهر بوضوح الصورة حول طبيعة أصول البنك الأخرى عدا القروض.

فقد تكون هذه النسبة متساوية بين البنك الأول والبنك الثاني، إلا أن البنك الأول يحتفظ بما يساوي 25%من ودائع في شكل نقدية وسندات وأوراق مالية قصيرة الأجل، بينما البنك الثاني يستثمر 25%في الأصول الثابتة كالمباني والآلات والأثاث، وهذا يعني أن البنك الأول أفضل من حيث السيولة رغم تساوي معدل القروض الى الودائع[1].

❖ **معدل الأصول السائلة الى الودائع:**

يعتمد هذا المعدل على ربط الأصول السائلة بصورة مباشرة بالودائع، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

➢ **المستوى الأول: نسبة الاحتياطي النقدي.**

وهي عبارة عن نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية عند البنك المركزي، وهذا دون حصولها على فائدة، وهي تحدد وفقا لحجم الودائع، وتحدد هذه النسبة وفقا للمعادلة:

[1] صالح مفتاح: مرجع سابق ص 18

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}}$$

وتتكون الالتزامات الأخرى من شيكات وتحويلات مستحقة الدفع، وأرصدة مستحقة للبنوك [1]

- **المستوى الثاني: نسبة الرصيد النقدي**

يقيس لنا نسبة السيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري مع عدم تضييع فرص الربح، وهذا لمواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة، وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة التالية:[2]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك +الفائض أو العجز في الاحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + شيكات وتحويلات مستحقة + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

- ✓ عوامل زيادة الرصيد النقدي

هناك خمس عوامل وهي:

- زيادة الايداع من جانب الأفراد والهيئات.
- زيادة الاقتراض من البنك المقترض
- تصكيك قروض البنك التي أقرضها للمتعاملين

- ✓عوامل تخفيض الرصيد النقدي:

هناك مجموعة من العوامل هي:

[1]ضياء مجيد الموسوي: مرجع سابق ص296.

[2]صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة، بيروت، طبعة 1983، ص115.

- زيادة سحب الأفراد من ودائعهم
- تسديد قروض كان البنك قد اقترضها من البنك المركزي
- تحقيق رصيد مدين في ذمة البنك لصالح البنوك الأخرى كنتيجة لعمليات المقاصة
- زيادة المسحوبات النقدية الناتجة عن التوسع في منح الائتمان

➢ **المستوى الثالث: نسبة السيولة**

وتشمل على الأصول التي تدر ربحا، والتي يمكن تحويلها بسرعة الى نقود بدون خسارة، أو بخسارة طفيفة جدا، وهي تقيس لنا قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، وتحسب هذه النسبة كالآتي:[1]

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد لدى البنك التجاري لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك +مجموع الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}}$$

وتمثل مجموعة الأصول شديدة السيولة خط الدفاع الثاني، وتتكون من عناصر متعددة يمكن تحويلها الى نقد بسرعة، أو الحصول مقابلها على نقد من البنك المركزي، ويشمل (الذهب +شيكات وحوالات وكمبيالات وأوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل + أذون على الخزانة + أوراق تجارية مخصومة (3أشهر) + أوراق حكومية + المستحق على البنوك) – (القروض بضمان الأصول السابقة)

أما الالتزامات الأخرى، (المتعلقة بالمقام، مكونة من: شيكات وتحويلات مستحقة +أرصدة مستحقة للبنوك + القيمة الغير مغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة + كمبيالات المراسلين المقبولة [2]

[1] ربيع محمود الروبي: اقتصاديات النقود والبنوك دار الحقوق، طبعة 1985 ص307.

[2] صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد: مرجع سابق، ص1.

وعند تقدير المركز العام لسيولة البنك، يجب ألا ننظر فقط الى نسبة الرصيد النقدي، بل يجب أن ننظر الى نسبة السيولة التي تعد أكثر شمولا وأوسع دلالة، فقد ينخفض الرصيد النقدي للبنك خلال وقت معين دون انخفاض سيولة البنك إذا زادت في نفس الوقت نسبة الأصول السائلة الأخرى.

فمثلا إذا قام بعض العملاء بتحويل جزء من أموالهم من الحسابات الجارية الى ودائع لأجل، أو قامت السلطات المسؤولة بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي مما يترتب عليه استرداد البنك لجزء من الأرصدة التي يحتفظ بها البنك المركزي، واستخدامه في الاستثمار، أو خلق ودائع جديدة والعكس صحيح.

المطلب الثاني: تقيم أهداف السيولة

تتمثل أهداف السيولة فيما يلي: [1]

- إن السيولة في البنوك التجارية تهدف الى مواجهة إبراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين والدائنين
- تعتبر مؤشر إيجابي في الكثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة والمودعين وحتى البنوك المحلية

وهناك أهداف أخرى للسيولة في البنوك التجارية وهي:

- تحمي الأصول من البيع الاضطراري عند الحاجة لان ذلك يعرض ى البنك لمخاطر كبيرة على المدى الطويل
- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته
- تجنب البنك من اللجوء للبنوك الأخرى والبنك المركزي للإقراض بشروط قد تكون أحيانا صعبة أو حتى مجحفة.

[1] حياة بن اسماعيل :مرجع سابق، ص 61.

الفصل الأول ـــــــ

المبحث الثالث: اختلاف سيولة بنك عن سيولة الجهاز البنكي

سنتطرق في مبحثنا هذا الى سيولة البنك التجاري الواحد في المطلب الأول، ثم سيولة الجهاز البنكي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: سيولة البنك الواحد

إذا احتاج البنك الفرد الى رصيد نقدي إضافي لمقابلة مطالب مودعيه، فانه يلجأ الى البنك المركزي لإعادة خصم أوراقه، أو يقترض من البنوك الأخرى، أو يلجأ الى استعمال (خط الدفاع الثاني)، أو يطالب بإرجاع قروضه القصيرة الآجال جدا، أو بيع جزئ من أصوله الشديدة السيولة، حيث يستطيع أن يحصل على نقد بسرعة دون خسارة وبهذا، فإننا نقول بأن البنك الفرد يستطيع أن يحصل على نقد إضافي عن طريق احتفاظه بمجموعة من الأصول السريعة البيع وبمعاونة البنوك الأخرى له وتزايد إمكانية البنك الواحد على مواجهة أزمة السيولة أن البنوك الأخرى بالرغم من كونها منافسة له، إلا أنها مضطرة لمؤازرته، لأنه إذا فقد أحد البنوك ثقة عملائه، انتشرت العدوى الى بقية البنوك ومن المعروف أيضا أن أعمال البنوك متداخلة، بحيث يترتب على انهيار أعمال أحد البنوك إضعاف لنشاط بقية البنوك.[1]

المطلب الثاني: سيولة الجهاز البنكي

تختلف سيولة الجهاز البنكي عن سيولة البنك الفرد، ويظهر جليا في أوقات الأزمات النقدية، فلو احتاجت جميع البنوك أو أغلبها الى نقد حاضر، لترتب في هذه الحالة أمران:

- عدم استطاعة أي بنك الاعتماد على الآخر، حيث أن كل واحد منها يكون في حاجة الى نقد

[1] صالح مفتاح: مرجع سابق ص 23.

• في حالة عرض أغلبية البنوك لأصولها بكميات كبيرة في آن واحد، فان القيمة السوقية لهذه الأصول سوف تنخفض ولا تكفي حصيلة البيع لمواجهة أزمة السيولة، بل قد لا تجد البنوك العدد الكافي من المشترين، وبالتالي لا تتمكن من تسييل أصولها.

ولكن يا ترى، ما هو الحل لهذه المشكلة العويصة؟

يتوقف الحل لهذه الازمة، على ما لدى البنك المركزي من أرصدة وقدرته على مساندة الجهاز البنكي بكامله، كما قد تكون مساعدة من الخزانة العامة للدولة، وهذا عن إمدادها للبنوك بالسيولة اللازمة.

وبذلك نستنتج أن قدرة البنك الواحد على مواجهة مشكلة نقص سيولته، أكبر بكثير من قدرة البنوك مجتمعة على مواجهة أزمة سيولة جماعية.[1]

[1] صالح مفتاح: مرجع سابق، ص24.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تعرفنا على أهم المفاهيم المتعلقة بالسيولة البنكية، وعلى إدارتها وإدارة مخاطرها بحيث تطرقنا إلى مكونات السيولة وإدارتها وأهدافها وإدارة مخاطر السيولة وكذلك أنواع السيولة لدى البنك والعوامل المؤثرة بها ومختلف أدوات قياسها، كما اتضح لدينا أن عملية إدارة السيولة لدى البنك التي تحفها عدة مخاطر وهذه الأخيرة مرتبطة بالعائد المتوقع أو المحقق.

ومن خلال ما سبق تمكنا بالخروج بالاستنتاجات التالية:

- يتوجب على البنك اعتماد إدارة شاملة لإدارة السيولة ومخاطرها بما يكفل المحافظة على توفير السيولة لسير العمل البنكي.
- يجب التركيز على مدى كفاءة إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع السيولة في البنك.

وهذا ما يدعونا في الفصل الثاني إلى إلقاء الضوء على المفاهيم المتعلقة بماهية الربحية في البنوك التجارية والموازنة بين السيولة والربحية.

تمهيد

ان قيام البنك التجاري بتلقي الودائع ثم استثمارها، ينازعه هدفان متعارضان:

الهدف الأول هو توفير السيولة الازمة لمواجهة سحب الودائع من طرف عمالها، الا وهو موضوع بحثنا هذا. اما الهدف الثاني هو تحقيق اقصى ربح ممكن من استغلال الودائع في استثمارها في قروض ذات ربحية عالية، وبتالي ارتأينا أن نتطرق الى الربحية في البنوك التجارية والموازنة بينها بين السيولة فيه.

سوف نتطرق في فصلنا هذا الى ماهية الربحية في البنوك التجارية في المبحث الأول، نليها في المبحث الثاني الى التعارض أو التشابك الموجود بين السيولة والربحية ويسار البنك، ثم نتناول في المبحث الثالث التوفيق بين اعتباري السيولة والربحية في البنك التجاري.

المبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية

البنك التجاري هو منشأة، تتعامل بالأموال أخذا وعطاءا، وتحقيق من وراء ذلك العمل ربحا، من خلال تقديمها للخدمات البنكية والائتمان.

وهذا الربح يشمل عائد رأس المال، وهي فكرة غامضة بسبب طبيعة عمليات ووظائف البنوك التجارية، ويحقق الربح عن طريق توزيع أصوله على مختلف أنواع الاستثمارات المربحة، وكذلك من الفائدة التي يتقاضاها على القروض التي يمنحها الأفراد، ومن عائد استثماراته الأخرى.

ولذلك، سنتعرض في مبحثنا هذا الى: مفهوم الربحية وكيفية قياسها ومصادر تحقيقها.

المطلب الأول: مفهوم والوظيفة الاقتصادية

مفهوم الربحية في البنوك التجارية:

ان الأرباح تشكل عنصر أساسي للتمويل الذاتي في البنوك، ومعيار هام للإدارة السليمة، وقد اختلفت الربحية بين العديد من الاقتصاديين، وبتالي فإننا سوف نقدم أهم التعاريف التي قدمت من طرف الاقتصاديين:

- هو زيادة الارادات عن التكاليف، أو عبارة أخرى، مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم [1]
- هي ضرورة التوسع في التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين. [2]
- الفرق بين الارادات الاجمالية والنفقات الكلية، وتتكون الارادات الاجمالية نتيجة لعمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، أما نفقات البنك، فتتمثل في نفقات ادارته وتشغيله والفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه.[3]

[1] اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976، ص67

[2] زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والأموال، دار الجامعية مصر، طبعة 1994، ص ص 132-133

[3] زياد العلواني: مرجع سابق، ص139.

❖ هي من باب الضرورة، يجب أن يهدف البنك الى تحقيق الربح، وحجتهم في ذلك، أن للربح وظائف اقتصادية، بالإضافة الى ضرورة احداث توازن بين هدف الربح والسيولة، لانهما هدفان متضادان. [1]

وكما اختلفت الربحية، بحيث يرى فريق منهم: أنه يجب أن تهدف البنوك باعتبارها مؤسسات مالية الى تعظيم الربح، بينما يرى البعض الآخر أن البنوك لا يجب أن تهدف الى تحقيق الربح، استنادا لكون، المؤسسات أنشئت أساسا لخدمة الاقتصاد القومي.

والحقيقة أن الربح يكون مرافقا لمرادف التجارة، ومن ثمة، فان الربح، من أهداف البنك التجاري.

❖ **الوظيفة الاقتصادية للربح:**

ان الوظيفة الاقتصادية للربح تتجلى أهميتها في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، والتي بفضلها يستطيع البقاء في مجال الاستثمار، وتتمثل هذه المخاطرة في: عدم رد العملاء للقروض، بإضافة الى مخاطر فقدان السيولة، كتصرف البنك في بعض الأصول بخسارة، قصد مواجهة طلبات العملاء. بالإضافة الى مخاطرة السرقة والاختلاسات. [2]

كما تعتبر الأرباح ضرورية لتدعيم رأس المال، وبالتالي تقوية المركز المالي. وبهذه الزيادة في الأرباح تعني الادارة جيدة لمسيري البنك، الشيء الذي يزيد في عدد عملاء البنك.

المطلب الثاني: مقاييس الربحية

يهدف الربح الى ضرورة التوسع فب التوظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين، حيث أن الأرباح تقيس فعالية وجهود التسيير، وبالتالي يمكن القول أنه كلما زادت الأرباح، دل ذلك على نجاح الادارة في تحقيق البنك لأرباح تزيد من ثقة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الودائع، وتتمثل مقاييس الربحية فيما يلي: [3]

[1] سيد اللهواري: مرجع سابق، ص 125

[2] نفس المرجع السابق ص 127

[3] صالح مفتاح: مرجع سابق، ص27

- ❖ معدل العائد على حق الملكية
- ❖ معدل العائد على حق الودائع
- ❖ معدل العائد على الأموال المتاحة

معدل العائد على حق الملكية:

يدل هذا المعدل على مدى اهتمام الادارة بالعائد لحاملي الأسهم مقابل اهتمامهم بالاستثمار في الأصول منخفضة العائد في المستقبل[1]

ويتم حساب هذا المعدل بتقسيم ارباح العام الماضي على حق الملكية، أي العائد الأموال المملوكة.

فهنا تظهر لنا مشكلة حق الملكية، أي هل أنها تساوي حق الملكية الموجود في الميزانية في نهاية الفترة المحاسبية وهو يشمل مبلغ أرباح العام الماضي، أم يجب طرح مبلغ هذه الأرباح من حق الملكية على اعتبار أن الأرباح تحققت في نهاية العام، وبالتالي لم تكن هذه الأرباح بمثابة أموال تم توظيفها بعد. وهناك من أخذ نصف مبلغ الأرباح فقط وطرحه من مبلغ حق الملكية، على اعتبار أن ذلك متوسط الأموال التي تم توظيفها. الحل الأخير الأقرب للصواب، ومن ثم فان:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{أرباح العام الماضي}}{\text{حق الملكية} - 2/1 \text{ أرباح العام الماضي}}$$

ويسمح لنا هذا المعدل بادراك نسبة مساهمة حق الملكية في تحقيق الأرباح. [2]

[1] باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، طبعة 1987، ص ص158-159

[2] سيد الهواري: مرجع سابق، ص ص 129-130

❖ **معدل العائد على الودائع:**

ان هذا المعدل يتم الوصول اليه أرباح العام الماضي بالنسبة للودائع، بحيث تحسب بقسمة أرباح السنة المنتهية على الودائع أي هذا المعدل يشير الى خطورة ننطلب اعادة دراسة كفاءة التشغيل والادارة في البنك، وتخص كل الأمور المتاحة للتوظيف[1]

❖ **معدل العائد على الأموال المتاحة:**

يعطي هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في البنك، وهي تشمل الودائع بو حق الملكية، ويتم حساب هذا المعدل بقسمة أرباح السنة الماضية على حق الملكية، بالإضافة الى الودائع.[2]

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{أرباح السنة الماضية}}{\text{حق الملكية + الودائع}}$$

المطلب الثالث: مصادر تحقيق الربحية في البنك التجاري

البنك بصفة عامة هو منشأة اقتصادية، يسعى الى تحقيق أكبر ربح ممكن، هذا الأخير يتمثل في زيادة الايرادات عن التكاليف.

وطالما أن تحقيق أكبر ربح ممكن يعني تحقيقا كبر فائض ممكن بين الارادات والتكاليف، فان هذا الفائض يمكن زيادة حجمه اما بزيادة الايرادات أو تخفيض التكاليف أو بهما معا.

ولهذا سنتطرق الى جانب الايرادات والتكليف لمعرفة مدى قدرة الادارة على السيطرة لتطور الربح

ويمكن تقسيم حصيلة متغيرات ربح البنك كما يلي:[3]

[1] صالح مفتاح: مرجع سابق، ص 28.

[2] سيد الهواري: مرجع سابق، ص 127.

[3] فريد الصلح وموريس نصر: البنك والأعمال البنكية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1989، ص ص 224-225.

1. معدلات الفائدة
2. النفقات العامة
3. مخصصات الاستهلاكات والمؤمنات
4. احجام التسليفات والودائع.

❖ **جانب الايرادات:**

بالنسبة لجانب الايرادات فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط البنك، وقد تأخذ شكل فوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أشكالها، أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية المختلفة التي يقدمها لعملائه، [1] أي أن مصادر الايرادات تتكون من القروض والاستثمارات.

- الفوائد المتحصلة من القروض التي يمنحها البنك
- الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات: والمقصود بالاستثمارات هنا السنجات
- أجور الخدمات المختلفة[2].

➢ **معدل الفائدة:**

ان قاعدة العرض والطلب هي التي تحدد معدلات الفائدة في أسواق الرساميل، الا أن هذه القاعدة ليست العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد المعدلات، لأن سلوك السلطات النقدية وتأثير المعدلات المطبقة في أسواق الرساميل الأجنبية ينعكسان أيضا على مستوى معدلات الفائدة.

ليس المستوى المطبق لمعدلات الفائدة هو الذي يهم في تحديد قيمة الربح بقدر ما يهم الهامش بين المعدلات التي يقترض بها البنك موارده، والمعدلات التي يستوفيها على استعمالاته.

وبسبب المنافسة بين مؤسسات التسليف، فان ادارة البنك لا تسيطر على معدلات الفائدة ومعدل الأساسي البنكي ومعدل السوق النقدية. فكل ما نستطيع عمله، هو محاولة وضع سياسة فائدة مميزة مستوفية من المقترضين أعلى المعدلات على التسليفات.

[1] محمد يونس وعبد المنعم مبارك: مرجع سابق، ص174.

[2] شاكر القزويني: مرجع سابق، ص35.

إن الهدف المنشود هو الحفاظ على أعلى فارق ايجابي بين معدلات الفائدة المدينة ومعدلاتها الدائنة[1].

- **أحجام التسليفات والودائع:**

يشكل ازدياد أحجام التسليفات والودائع وسيلة قصيرة الأجل لزيادة الربحية، اذا كان المردود الهامشي للتسليفات أعلى من الكلفة الهامشية للودائع. ويؤثر تكوين التسليفات والودائع تأثير كبيرا على الناتج البنكي الصافي.

ففي الفترة التي تتغير فيها معدلات الفائدة مرارا وبفارق كبير، يتعرض البنك لخطر يمكن أن يتجاوز معدل فائدة السوق النقدية، الذي يحصل بموجبه على موارد الخزينة ومعظم الودائع لأجل والسندات على الصندوق المعدل الوسطي الذي يستوفيه البنك على استعمالاته.

ان التسليفات الممنوحة بفائدة ثابتة تكسب ايرادات الاستثمار البنكي، مقاومة كبيرة بالنسبة الى ارتفاع معدلات الفائدة أو انخفاضها[2].

- **السياسة الرشيدة بالنسبة الايرادات:**

للحصول على أكبر ايراد اجمالي يعمد البنك الى زيادة حجم عملياته البنكية من قروض واستثمارات وغيرها، فكلما زادت هذه القروض والاستثمارات كلما زادت ايراداته الاجمالية، وخاصة اذا كانت هذه القروض والاستثمارات قليلة السيولة زاد الايراد.

وعليه فان هناك محفزات تدفع البنك الى السعي للحصول على المزيد من الأصول، ولكنه لا يستطيع لأنه مقيد بحدود اذا تجاوزها يهدد كيانه المالي، ويهدم الهدف الذي يسعى اليه، والبنك عندما يضيف الى قروضه، يضيف ايضا الى حجم الالتزامات التي يرتبط بها، وبالتالي يتحتم عليه أن يكون مستعدا لمواجهة طلبات الدائنين الجدد، وأن يكون لدى البنك نقدا حاضرا بمقدار كافي لمواجهة الطلبات المحتملة لأصحاب الودائع في أي وقت. [3]

اذا استثمر البنك أصوله في قروض طويلة الأجل، فانه يؤدي الى أرباح كبيرة، ولكن من ناحية أخرى تكون درجة خطورتها أكبر اذا عجز المقترضون عن الوفاء بالديون.

---

[1] فريد الصلح وموريس نصر: مرجع سابق، ص225.

[2] نفس المرجع السابق ص .225.

[3] صبحي تادرس قريصة: مرجع سابق، ص111.

كذلك يعتبر الاستثمار في الأوراق المالية، من أهم مصادر تكوين الأرباح، ولكن بعض الأوراق المالية ان لم يكن أغلبها تتقلب قيمتها السوقية لدرجة كبيرة، فأذونات الخزانة تتميز بنسبة عالية من الأمان، ولكنها لا تعطي الا فوائد قليلة لا تتجاوز في بعض الأحيان 50%.[1] والسياسة الرشيدة في هذا الصدد تتمثل في توزيع الاستثمارات فأنواع مختلفة من القروض والأوراق المالية لتوزيع درجة المخاطرة.

جانب التكاليف:

أهم عناصر التكاليف في البنوك التجارية، يتكون من تكاليف الادارة شغيل والفوائد التي يدفعها البنك للغير [2]

ويمكن تسميتها التكاليف الادارية التشغيلية والتكاليف التجارية المالية.[3]

ونجد أن النفقات العامة تطرح من الناتج البنكي الصافي وتؤثر قيمتها على نتائج الاستثمار الاجمالية، أي أن التكاليف تتكون من: [4]

- الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وعلى القروض (الاقتراض) من الغير
- الرواتب والأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي ومزايا المهنة للعاملين
- المصروفات والتكاليف الأخرى
- مصروفات عقارية
- مصاريف التشغيل الأخرى
- المصاريف والخسائر الاستثنائية
- ضريبة الدخل

[1] اسماعيل محمد هاشم: مرجع سابق، ص69.

[2] المرجع السابق ص 67.

[3] محمود يونس وعبد المنعم مبارك: مرجع سابق، ص174.

[4] شاكر القزويني: مرجع سابق، ص 35.

✓ **السياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف:**

السياسة الرشيدة في تخفيض النفقات تقتضي التخفيض في عنصرين

➢ **العنصر الأول:**

وهو نفقات ادارته وتشغيله، وعندما نقول أن البنك يحاول التخفيض في العنصر الأول الى أقصى حد، نعني أنه يحاول أن يحصل على أكبر كفاءة ممكنة نتيجة انفاقه قدر محدود من النقود

➢ **العنصر الثاني:**

تعتبر الفوائد من بين النفقات التي يدفعها البنك على الودائع، وخاصة تلك التي تودع لأجل أو لغرض الادخار والتقليل منها نعني به تحقيق أكبر كفاءة ممكنة من انفاق معين.

أما فيما يخص تخفيض تكاليف الأجور أو ضغط مصروفات الادارة كيفما كان. وانما يعني تحقيق أكبر قدر من الكفاية بالنسبة لوحدة العمل وكذلك بالنسبة للفوائد المدفوعة. فالعبرة ليست بالقيمة الاجمالية لهذه الفوائد، وانما بمقدار العائد الذي يحققه البنك من وراء دفع هذه الفوائد، فقد تقضي السياسة الرشيدة في بعض الأحيان دفع فائدة أكبر من الفائدة في السوق. إذا كان من وراء هذه الزيادة جذب مقدار أكبر من الأموال طالما أن عمليات الاستثمار تعطي الفوائد المدفوعة.[1]

ومن ذلك نلخص أن السياسة الرشيدة لتخفيض التكاليف هي اعطاء أولوية للربحية

[1] اسماعيل محمد هاشم: مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثاني: تشابك العلاقات بين السيولة والربحية ويسار البنك

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة التعارض بين السيولة والربحية في البنك التجاري ويسار البنك في مواجهة العسر المالي.

المطلب الأول: التعارض بين السيولة والربحية في البنك التجاري

ان النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة ايضا، أي أن زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة لربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة، على حين نجد أن الهدف الأساسي للمصرف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فان البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات العائد كبير.[1]

وبالتالي يمكننا القول بانه كلما زادت سيولة الأصول، قل العائد من، والعكس صحيح، ونعني بالزيادة في السيولة هنا أن البنك يفضل عنصر السيولة، فيحتفظ بجزء كبير من أصول في شكل أوراق نقدية أو أوراق حكومية

وأصول ذات سيولة مرتفعة، ولكن لن يحقق عندئذ أي أرباح تذكر. وقد يفضل البنك ممارسة القروض على نظام واسع، وبالتالي يستطيع أن يزيد من أرباحه.[2]

كما أن تحقيق الربح يثير أيضا مشكلة عندما يكون على حساب السيولة، وتحقيق أقصى ربح ممكن يعني اهدار اعتبارات السيولة تماما، مما يؤدي الى ضياع الربح في النهاية

وبالتالي فان الهدفين متعارضين، ولا يمكن التوفيق بينهما بحيث يتنازل البنك عن بعض فرص الربح في سبيل عدم الاخلال باعتبارات السيولة، أي لابد من البحث عن حل وسط .3

المطلب الثاني: يسار البنك في مواجهة العسر المالي

❖ **يسار البنك:**

ان المشكلة التي يواجها البنك التجاري والتي لها علاقة بموضوع السيولة، هي المحافظة على استمرار المركز المالي للبنك أو ما يسمى (يسار البنك)، ذلك لأن البنك

[1] ربيع محمود الروبي: مرجع سابق، ص ص 309-310.

[2] مصطفى رشدي الشيحة: مرجع سابق، ص207.

يسعى دائما لتحقيق الربحية، فيجعله يقدم على استثمارات شديدة التقلب في قيمتها، أي تنطوي على كثير من المخاطر.

فالاستثمارات طويلة الأجل تكون كبيرة العائد، لكنها في نفس الوقت عرضة للتقلب في قيمة اصولها بدرجة كبيرة، خاصة مع احتمالات ارتفاع سعر الفائدة واحتمالات تدهور المركز المالي للشركات التي استثمر البنك أمواله فيها، كما هو الحال بالنسبة للإقراض دون ضمانات كافية، فقد يترتب عن ذلك عدم تحصيل القرض فيؤدي الى انخفاض قيمة أصول البنك.[1]

ولتحقيق سلامة المركز المالي للبنك، يجب أن تتعادل على الأقل القيمة الفعلية للأصول التي يملكها هذا البنك مع التزاماته قبل الغير، وبالتالي فان:

$$\text{يسار البنك} = \frac{\text{القيمة الفعلية للأصول}}{\text{الالتزامات قبل الغير}}$$

فاذا كان الناتج واحد صحيح أو أكبر، فانه يعني أن مركز البنك سليم، أما اذا كانت النتيجة أقل من الواحد، فان هذا يكون دليلا على عدم سلامة المركز المالي للبنك.[2]

وترجع عدم سلامة المركز المالي للبنك الى الافراط في شراء أوراق مالية تتقلب قيمتها السوقية بدرجة كبيرة، أو بسبب منح قروض لعملاء مشكوك في سلامة مركزهم التجاري، أو دون الحصول على ضمانات كافية

وضعف المركز المالي للبنك هو الخطوة الأولى لنهاية أي بنك، اذ يترتب عن مجرد علم الناس بهذه الحقيقة زيادة المسحوبات، فاذا فوجئ البنك بما لم يكن متوقعا، فان هذا يؤدي به الى التوقف

ومن هنا نجد ان يسار البنك، يتوقف بالدرجة الأولى على مدى نجاحه في التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق ص 311.

[2] اسماعيل محمد هاشم: مرجع سابق، ص 71.

[3] صبحي تادريس ومدحت محمد العقاد: مرجع سابق، ص ص 121-122.

❖ **مواجهة البنك للعسر المالي:**

قد يواجه البنك التجاري في بعض الأحيان حالات عجز كثيرة، منها عدم القدرة عن الوفاء بالتزاماته يطلق عليها العسر المالي، ويواجه أيضا ضعف السيولة، أي طلبات كبيرة للسحب من جانب المودعين، أو انخفاض حجم الودائع، وبالتالي فان البنك يواجه المتاعب من طريقين، ويقصد بالبنك أنه عاجز عن الوفاء بالتزاماته هو البنك الذي تدهورت قيمة أصوله، حتى أصبح رأس المال لا يكفي للوفاء بهذه الالتزامات، وبالتالي فان الادارة فشلت في ميدان المنافسة، وتتولى السلطات النقدية تصفية أصوله أو بيعها لبنك آخر.

أما ضعف السيولة، فيعني عدم قدرة البنك على تلبية طلبات السحب النقدي الفوري أو بعد اخطار عاجل. ويؤدي هذا العجز الى انتشار اشاعات خطيرة حول البنك وتلوثت سمعته المالية.[1]

وتواجه البنك هذه الحالة بالتخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها الى نقود عن طريق الخصم، واعادة الخصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية. وبذلك فان على ادارة البنك تحديد مستوى السيولة تحديدا دقيقا وأن يتسم تقديرها بالحرص والحذر.

وبالتالي فان البنك القومي، هو ذلك البنك الذي يظل متكتا بالسيولة والقدرة على سداد التزاماته في الأجل الطويل (أما في الأجل القصير فان هناك تعارض بين الربحية من ناحية ودرجة اليسر المالي والسيولة من ناحية أخرى)

ذلك أن القروض ذات الاحتمال الأكبر لخطر عدم السداد هي أعلى القروض عائدا، ومع ذلك أن الاندفاع وراء هذه القروض قد يؤدي الي العسر المالي والافلاس. ومن ناحية أخرى فان القروض والاستثمارات طويلة الأجل تدر عائدا من تلك القروض والاستثمارات قصيرة الأجل، ومع ذلك فان الارتفاع الشديد في متوسط أجل هذه الأصول يضر بمستوى السيولة.

[1] باري السيجل: مرجع سابق، ص ص 138-139.

المبحث الثالث: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري

اتضح لنا من العرض السابق أن التعارض بين السيولة والربحية لا يعني أن البنك عليه أن يختار هدفا منهما ويضحي بالثاني، وانما التعارض ينشأ من التنامي في تحقيق أحد الهدفين واهمال الآخر، أي التضحية ببعض الربح في سبيل الجمع بين الربح والسيولة، ولحل هذا التعارض تطرقنا الى الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري في ادارة الأصول في المطلب الأول، ثم تناولنا هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أساليب ادارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية

تهتم ادارة الأصول بالتوفيق بين هدفين متعارضين، هما تحقيق أقصى معدل للربح والاحتفاظ بالسيولة تضمن قدرة البنك على مواجهة السحب.

ويقصد بإدارة الأصول في البنوك التجارية: الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، والبديلة، وتعيين الأولويات بينها، مع تحديد أوزان مختلفة لكل نوع منها.

فإدارة البنك للأصول، تعتمد على مدى توفر فرص الاقتراض المربحة وقليلة الخطر، وهناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن لإدارة البنك التجاري استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، ومن ثم إدارة اصولها بشكل فعال يمكنها من التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية، وفيما يلي، نتعرض إلى بعض الأساليب التي يمكن إتباعها في إدارة اصول البنك.

الأسلوب التجميعي للأموال:

تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب، في تجميع الأموال من مختلف المصادر ودائع تحت الطلب، ودائع الإذخار، راس والاحتياطيات والاقتراض من جهات اخرى، ثم توظيف مختلف بنود الأصول. [1]

ويمكن ان نقسم هذا الأسلوب إلى مدخلين: [2]

1-مدخل الأموال المشتركة.

---

[1] نفس المرجع السابق ص 96.

[2] ربيع محمود الروبي: مرجع سابق، ص ص 313-315.

2- مدخل اوليات استخدام الموارد.

فالمدخل الأول نعني به ان كل موارد البنك واستخداماته مجتمعة، أي أن كل مورد على حده يغني جميع أوجه الاستخدام.

أما الثاني يتم بمقتضاه وضع جدول أولويات استخدام مرتبة ترتيبا تنازليا، بحث يتم توفير احتياجات المجموعة الأولى ثم الثانية وهكذا.

ويتطلب هذا الأسلوب معرفة القيود الموضوعة على البنك مثل قيود السيولة العامة في الاحتياطيات القانونية والأرباح المستهدفة، وبالتالي فإن إدارة البنك توظف الأموال حسب أولويات معينة ترضي القيود المختلفة، وتساعدها في حل مشكلة السيولة والربحية.[1]

[1] صالح الأمين الأرباح: مرجع سابق، ص96.

الشكل رقم (1): الأسلوب التجميعي للأموال

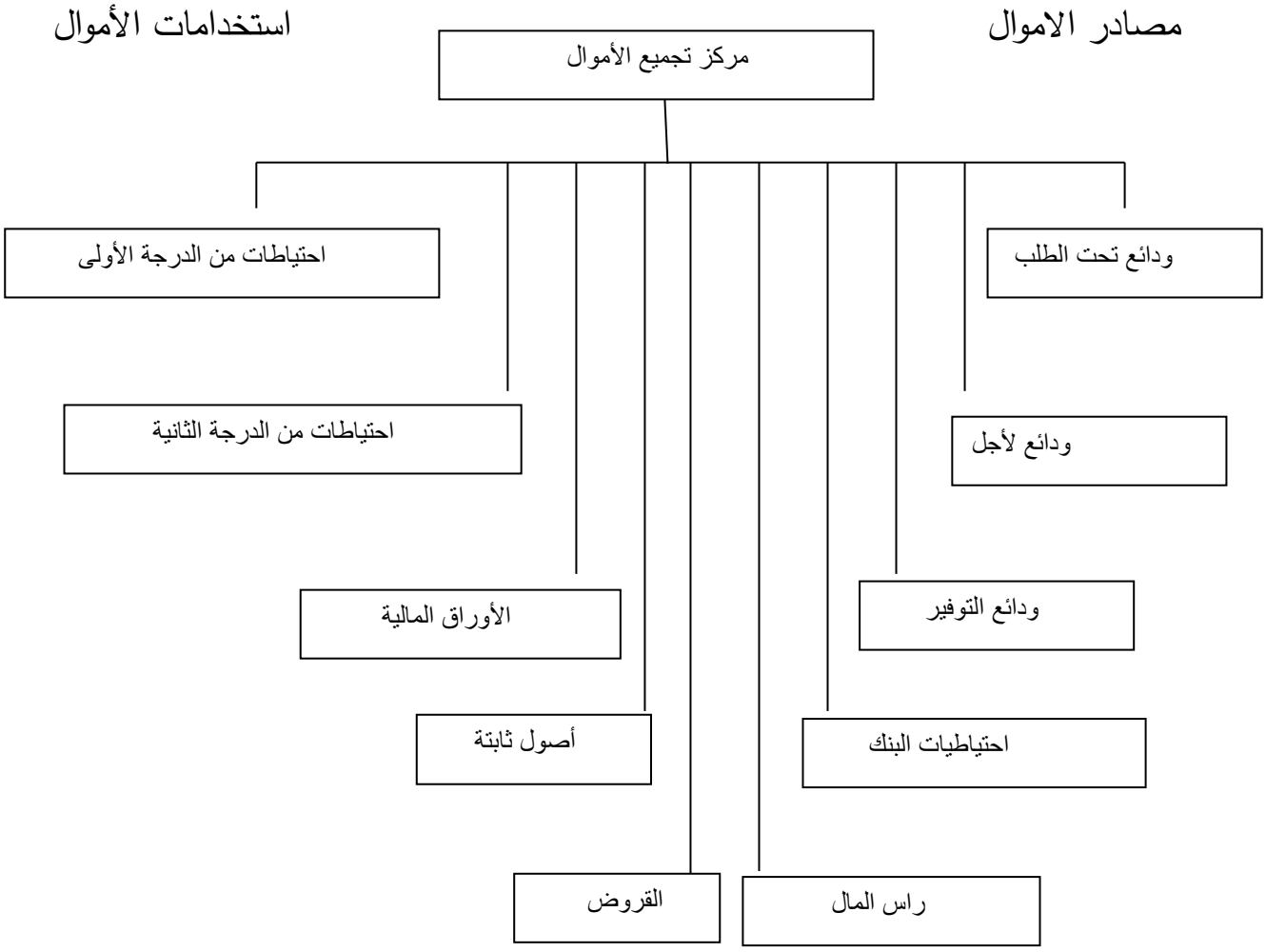

المصدر: **نفس المرجع السابق** ص 97.

فيما يلي نتعرض إلى توظيف البنك لأمواله باستخدام هذا الأسلوب:

- **الاحتياطات من الدرجة الأولى:**

حسب هذا الأسلوب فإنه يعطي الأولوية في تخصيص الأموال إلى تكوين احتياطيات من الدرجة الأولى لأنها المصدر الأول لسيولة البنك التي يحتاجها في أعماله اليومية، ويتكون هذا النوع من النقدية في الصندوق وودائع البنك لدى المركز البنكي والبنوك التجارية الأخرى، وبالتالي البنك هنا يوفر السيولة التشغيلية والتي نعني بها توفير النقدية المتطلبة لمواجهة مسحوبات العملاء، من الودائع الجارية والودائع الأخرى وبقية متطلبات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي. [1]

- **الاحتياطات من الدرجة الثانية:**

أهم ما تتميز الاحتياطيات من الدرجة الثانية، أنها تتحول إلى سيولة خلال فترة قصيرة دون التعرض إلى خسائر تذكر، وبالرغم من أنها تساهم في أرباح البنك إلا أنها دعامة الاحتياطيات من الدرجة الأولى ومكملة لها.

وتمثل هذه الاحتياطيات محفظة استثمارية مكونة من الأوراق المالية، وقروض قصيرة الأجل وذات شروط خاصة. ويتحدد هذا النوع من الاحتياطي بطريقة غير مباشرة وبواسطة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الودائع والقروض، والبنك الذي يحتاج أكبر من هذه الاحتياطيات هو الذي يتميز بتذبذب في حجم ودائعه وتزايد في طلب الائتمان. [2]

- **محفظة القروض:**

تمثل القروض المرتبة الثالثة في تخصيص أموال البنك، ويقوم هذا الأخير بمنح القروض لعملائه، وفتح الاعتمادات وخصم الأوراق، وهي الأنشطة التي تحقق عائد كبير للمصرف.

---

[1] ربيع محمود الروبي: مرجع سابق، ص315.

[2] صالح الأمين الأرباح: مرجع سابق، ص 98.

- **استثمارات مالية طويلة الأجل:**

يوظف البنك الجزء المتبقي من امواله بعد تلبية طلبات العملاء من القروض، في استثمارات تتميز بطول الأجل، ويهدف البنك من خلال هذه الاستثمارات إلى تحقيق العوائد، وعليه؛ فإنه يأتي في المرتبة الأخيرة من أولويات البنك الاستثمارية.

- **أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها:**

يعتمد هذا الأسلوب في تخصيص أموال البنك، على مصدرها استنادا الى أن السيولة التي يحتاجها البنك ترتبط بمصادر الأموال، فالودائع تحت الطلب تحتاج الى احتياطات كبيرة، حيث أن كل دينار يودع كوديعة تحت الطلب يوجه الى الاحتياطات من الدرجة الأولى والثانية وجزئ صغير منها يوجه الى الاستثمار في القروض.

- أما ودائع الادخار والودائع الزمنية، تتطلب سيولة أقل، حيث أن جزءا كبير منها يوجه الى القروض والاستثمارات المالية الأخرى[1].بالإضافة الى الاحتياطي من الدرجة الأولى والاحتياطي من الدرجة الثانية
- أما رأس المال والاحتياط، فانه يتطلب سيولة أقل، لذلك تستخدم الأموال الناتجة عنه في تموين الأصول الثابتة كالآلات والعقارات والقروض طويلة الأجل وأوراق مالية درجة سيولتها منخفضة وكل ما سبق موضح في الشكل رقم 2

وتتمثل الميزة الأساسية لهذا الأسلوب في تخفيض الأصول السائلة وتوظيف أموال اضافية في القروض والاستثمارات المالية، وهذا ما يؤدي زيادة أرباح البنك

ويفترض هذا الأسلوب أن مصادر مستقلة وأن استخدام الأموال منها يتم بصفة مستقلة عن بقية الأموال من المصادر الأخرى، وهذه الفرضية غير واقعية، حيث أننا نجد البنوك التجارية تعمل على جذب الودائع، كما أن أي عميل يحاول الاقتراض من البنك الذي يتعامل معه (أي الذي به حسابه الجاري)، وبهذا فان دخول ودائع جديدة يلزم على البنك تلبية بعض متطلبات الاقتراض للمودعين الجدد.

[1] ربيع محمود الروبي: مرجع سابق، ص 314.

الشكل رقم (2): أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها

مصادر الأموال استخدام الاموال

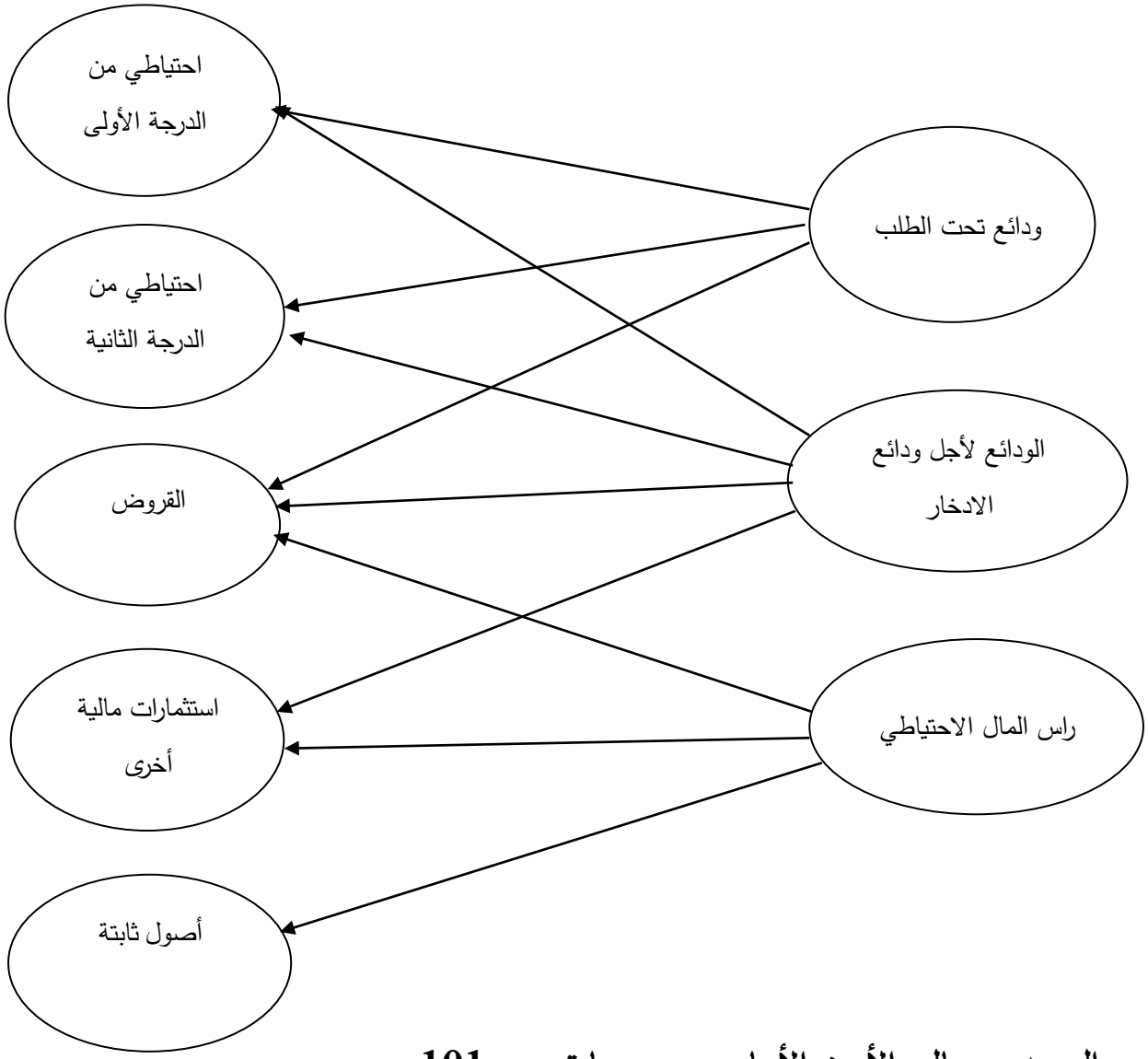

المصدر: صالح الأمين الأرباح: مرجع سابق ص 101.

المطلب الثاني: هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية

لقد وزعت أصول البنك على مجموعة من الاستخدامات يتسم بعضها بالسيولة المطلقة، ثم مجموعة أخرى تتميز بالسيولة بصفة رئيسية والربحية بصفة ثانوية، أما المجموعة الأخيرة من الأصول، فتتميز بالربحية بصفة رئيسية وبالسيولة بصفة ثانوية، وبهذا تصنف أصول البنك التجاري تنازليا حسب درجة السيولة، أي تصاعديا لاحسب درجة الربحية.

❖ **أصول تامة السيولة عديمة الربحية:**

وتقتصر على الأصول النقدية التي لا تدر ربحا، وانما الهدف منها توفير السيولة للبنك، وهي تشمل النقود الموجودة بخزينة البنك، والموجودة بالفروع ولدى المراسلين، والنقود المودعة لدى البنك المركزي، والذهب والعملات الأجنبية، وكذلك الشيكات تحت التحصيل لحساب البنك[1]، وبما أن هذه الأصول لا تدر ربحا، ولذلك يحاول البنك أن لا يزيد حجمها عن الازم.

❖ **الأصول شديدة السيولة، ضعيفة الربحية:**

وهي الأصول غير النقدية لكنها تشبه النقود، حيث يمكن تحويلها بسرعة ودون خسارة الى نقود، وهي تتمتع بسيولة كبيرة وبعائد قليل، حيث يعتمد عليها البنك في مواجهة السحب غير المتوقع من العملاء ومسحوبات الودائع الآجلة والودائع بإخطار، أما النقدية الزائدة فتوظف في مجال مربح قليلا.

أما مكونات الأصول شديدة السيولة ضعيفة الربحية فهي غير محددة بصورة دقيقة، إلا أننا نجد أن السندات وأذونا لخزانة تتميز بسيولة كبيرة، ثم نجد الأوراق التجارية المخصومة (من البنك المركزي) بالإضافة الى الأوراق المالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل التي قرب موعد الوفاء بها، وكذلك القروض القابلة للاستدعاء.

❖ **الأصول ضعيفة السيولة شديدة الربحية:**

في هذه الحالة يكون هدف البنك من الاستثمار فيها، هو تحقيق الربح ولا تحتل اعتبارات السيولة إلا المقام الثاني. وتتميز بنوع من المخاطرة، إذ أن معظم هذه الأصول من النوع طويل الأجل، ومعنى هذا ضعف الاقبال على شرائها عندما يقرر البنك بيعها، ويترتب

[1] ربيع محمود الروبي: مرجع سابق، ص 318.

على ذلك تضحية بجزء من الثمن، أي تحمل خسارة، وبدرجة مخاطرتها تتعلق أيضا بطول أجلها.

ومن أمثلة هذه الأصول، القروض والأوراق المالية طويلة الأجل ما لأسهم وسندات الشركات، وكذلك الأصول الثابتة وكل أنواع الائتمان طويل الأجل والذي لم تتوسع البنوك التجارية في التعامل فيه إلا بعد استقرار ونضوج الأسواق المالية وتزايد قيام البنوك المركزية بدور الملجأ الأخير للإقراض [1]

[1] محمود يونس: مرجع سابق، ص 173.

خلاصة الفصل

من خلال ما دراسة العلاقة بين السيولة والربحية توصلنا بأنهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى ان تحقيق أحدهما سيكون على حساب الاجر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فان الاحتفاظ الأموال على شكل نقد او شبه يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد او التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية ومن هنا فإنه على الإدارة المالية في البنك خلق التوازن بين السيولة والربحية.

تمهيد

في هذا الفصل سنتناول تقديم عام عن البنك الوطني الجزائري في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فإننا سنتطرق الى مشكلة السيولة والربحية والموازنة بينهما في البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سنتناول نشأة البنك الوطني الجزائري وأهم وظائفه وهيكلها التنظيمي في المطلب الأول، وموارده واستخداماته في المطلب الثاني.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري ووظائفه وهيكله التنظيمي

سنتعرض في هذا المطلب الى ثلاث نقاط ألا وهي: نشأة البنك الوطني الجزائري، وأهم وظائفه، وهيكله التنظيمي.

❖ **نشأة البنك الوطني الجزائري:**

من المعروف أن البنوك التجارية هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي لأي بلد، لأنها تعد من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا منشط للاستثمارات بمختلف مجالاتها، ولم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك الا في سنة 1966، أي بعد أن ظهرت فكرة تأميم البنوك الأجنبية حيث تم إنشاء بنوك تجارية ذات صبغة وطنية، قصد خلق شبكة نقدية ومصرفية تتماشى مع الاقتصاد الجزائري، وهكذا نشأت البنوك التجارية الأولى وهي البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ سنة 1966، القرض الشعبي الجزائري الذي أنشأ سنة 1967، البنك الخارجي الجزائري الذي أنشأ سنة 1967، وأنشأ البنك الوطني الجزائري بمرسوم 03 جوان 1966 ليحل محل القرض العقاري الجزائري التونسي، والبنك الوطني الصناعي والتجاري وبنك باريس والأراضي المنخفضة وهو مؤسسة وطنية تحكمه القوانين الملحقة للقانون التجاري، والتشريعات الخاصة لشركات المساهمة المحدودة.

وقد أنشا هذا البنك أساسا لتلبية متطلبات القطاع الاشتراكي وعلى وجه الخصوص القطاع المسير ذاتيا ومقره الرئيسي الجزائر العاصمة، ويجوز له حسب المادة الأولى من قانون تأسيسه فتح فروع ووكالات جديدة على مستوى الوطن حيث في ستة 1966 كان

يملك 53وحدة، وفي سنة 1968 كان يملك 132 وحدة، ثم أصبح يملك 110 وحدة عام 1985 أما الآن فهو يملك 150 وحدة.

❖ **وظائف البنك الوطني الجزائري:**

في بداية سنة 1982 الى غاية 1983 كان نشاط البنك الوطني الجزائري تسيطر عليه بعض العمليات، نخصها فيما يلي:

- متابعة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- إعادة نشر الوكالات والفروع.

ويتضح مما جاء، أن البنك الوطني الجزائري قد توقف عن تمويل القطاع الفلاحي وذلك بصفة نهائية في سنة 1983 على إثر ظهور وبصفة رسمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقوم بعمله باستقلالية تامة، وتصبح بالتالي العلاقة بين البنك الوطني الجزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ليست بعلاقة تبعية وانما مثلها مثل تلك الموجودة بين مختلف البنوك الأخرى.

وتتمثل مهام البنك الوطني الجزائري أساسا في منح القروض لتمويل القطاعات العامة، التجارية منها والصناعية وقطاع الخدمات.

وتمنح هذه القروض والاعتمادات بحسب أهدافها ومقاصدها وقد تكون قصيرة الأمد أقل من سنة، المتوسطة الأجل لمدة تتراوح من السنة لسبع سنوات، كما يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام أخرى كمراسلة البنوك الأجنبية وإيجار الخزائن والإكتتاب، وعلى كل حال يمكن تلخيص مهام البنك الوطني الجزائري في العمليات التالية:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.

- توضيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل)
- إكتتاب، خصم، أو شراء كل الأوراق التجارية والمالية
- تنفيذ كل عملية إعتماد لحساب الدولة، سواء أكان ذلك بضملن أم بدونه
- إيجار الخزائن
- مراسلة البنوك الأجنبية
- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أذونات وسندات الخزينة
- قبول وفي شكلمن أشكال الاعتمادات قروض، تسبيقات بضمان أو بدونها
- تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة

من خلال ما سبق يمكن القول بأن البنك الوطني الجزائري مؤسسة جد مهمة، إذ يقوم بالمهام المذكورة سابقا في إطار التكامل بين نشاطه والاقتصاد الوطني بغية تحقيق الأهداف المرسومة.

❖ **الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:**

يتشكل البنك الوطني الجزائري مما يلي

➢ **الإدارة العامة:** وتتكون من

✓ المدير العام: يعين بموجب مرسوم رئاسي، وباقتراحات من وزير المالية ولا يتم عزله والتخلي عن مهامه إلا بنفس الأسلوب

✓المدير العام المساعد: يعين بنفس الطريقة التي يعين بها المدير العام الرئيسي، ومن مهامه مساعدة مدير العام الرئيسي في بعض المهام، والنيابة عنه أثناء غيابه

✓مجلس الإدارة: يتألف من السابقين ومستشارين يعينون بموجب مرسوم رئاسي، باقتراح من وزير المالية، ويجتمع المجلس مرة في كل شهر كما يمكن أن يجتمعون استثناء بطلب من المدير الرئيسي. ويقوم هذا المجلس بتمثيل البنك لدى المحاكم، وإدارة نشاط البنك، وإجراء تعديلات عزل وتعيين في صفوف موظفي البنك ماعدا المديرين المساعدين والوكاء. –يقوم بتقديم نتائج نشاط البنك الى وزارة المالية، وذلك بصفة دورية، وتتكون الادارة العامة من 12 مديريات، لكل منها مهمة محددة خاصة بها كالتالي:

▫ مديرية المحاسبة والإعلام والخزانة: تقوم بعمليات المحاسبة وترجمتها في ملفات خاصة، ومراجعتها بالإعلام الآلي، ومن ثمة التوصل الى الإحصائيات الازمة للتحليل، ففي كل وكالة يوميا تجمع حساباتها وتبعث الى مديرية المحاسبة والإعلام والخزانة، وتخرج حسابتها أي وكالة.

▫ المديرية المركزية للفروع: تسعى جميع البنوك الى الاتصال بالمديرية التي تصدر القوانين، ففي البنك الوطني الجزائري يوجد 154 وكالة على المستوى الوطني، فهناك آفاق لفتح وكالات أخرى، وكل مجموعة من هذه الوكالة تعلوها مديرية جهوية، وللاتصال بين البنوك، يجب إبلاغ المديرية العليا التي بدورها تبلغ المديرية الجهوية.

▫ مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فهي أيضا تقوم بنفس عمل المديرية السابقة، أي تدرس طلب القرض والملفات، ولكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

▫ مديرية المؤسسات الكبرى: تهتم بإقراض المؤسسات الكبرى، فهي أيضا تدرس طلب القرض للمؤسسات الكبرى وكذلك ملفاتها

- المفتشية العامة: تقوم بحل مشاكل تهريب واختلاس الأموال ومراقبة العمل كما يجب أن يتماشى مع القانون، والمراقبة هذه تكون في 6 أشهر الى سنة.

- مديرية العاملين والعلاقات الاجتماعية: تهتم بتسيير شؤون العاملين، وتختص بتوزيع الأجور وعلى العاملين وتنصيبهم وترقيتهم. أما الاطارات، فيوقعون في هذه المديرية، وبهذا التوقيع يصبحون مسؤولون عن كل عمل ينجزونه في البنك، أما العمال العدديين فيوقعون في كل حالة.

مديرية التكوين: تقوم بإعلام الوكالات بالتعليمات الجديدة الخاصة بالتربص، وتوضيح التقنيات الجديدة للعمال والمديرين، والعمل على تكوينهم بصورة جيدة في مجال عملهم.

- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية: وهي مديرية المختصة بالإقراض، وتهتم ايضا بالتبدلات النقدية ثم مراقبة الحسابات، وتختص بقرض البنوك، وقبل أن يمر أي ملف الى مديرية العمليات مع الخارج، يتوجه أولا الى هذه المديرية ويدرس الملف

- مديرية العمليات مع الخارج: تقوم هذه المديرية بالتعامل مع الخارج، وبتحويل العملات الصعبة مباشرة، على عكس الوكالات الصغيرة التي ليس لها صلاحية في التعامل معها.

- مديرية التنبؤات والتنظيم: تعمل هذه المديرية على توجيه العمال، إضافة الى إصدارها للقوانين حسب صلاحيتها، واستخدام عملية التنبؤ لمعرفة احتياجاتها من مواد أولية وعمال

- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات: تقوم بدراسة قانونية تخص العدالة، وتعمل على وضع خطة لتوجيه وتسيير الوكالات

- مديرة الوسائل العامة والتأمين: تهتم بالمحافظة وتصليح وسائل العمل في البنك، والمحافظة على الأرشيف، وتوفير كل الظروف التي تحقق الأمن للبنك.

- **المديرية العامة:**

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري –وكالة المسيلة –

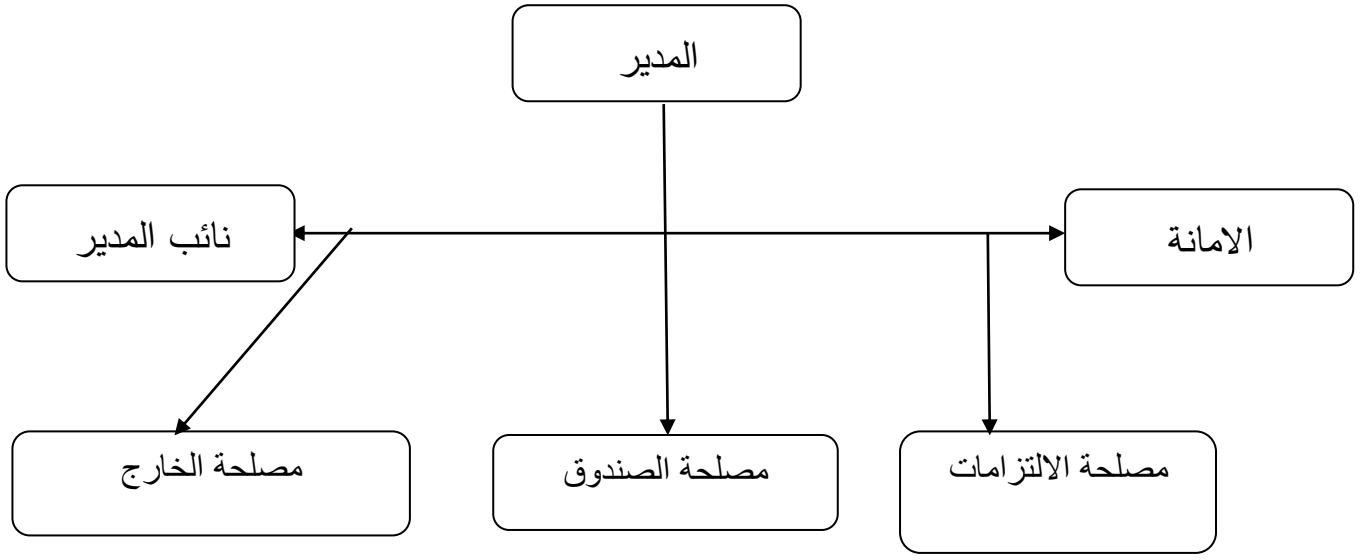

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

✓ مدير الوكالة: وهو المنسق والمحرك لكل العمليات الوكالة على مستوى الولاية الفرع، ومن مهامه:

- تمثيل البنك الوطني الجزائري
- يوقع ويبرم جميع العقود والمستندات والوثائق والاتفاقيات
- يقوم بمراقبة المصالح التابعة للفرع الجهوي
- تمثيل الوكالة مع السلطات المحلية
- يقدر تقريرا دوريا لمديرية العامة عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك.

✓ نائب المدير: هو مكلف بالمهام التالية:

- الأمن على الأموال والمعدات والأشخاص

- التكوين والمواظبة على التأديب
- العمليات الإدارية، واستخلاف ومساعدة المدير

✓ الأمانة: تعمل على تسهيل أعمال المدير، وذلك لما تقوم به من استقبال العملاء والزبائن، واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية. وللمدير صلاحية كاملة في كيفية تسيير عملها

✓ مصلحة الخارج –البضائع: وهي المسؤولة عن عمليات التصدير والاستيراد

✓ مصلحة الصندوق: تحتوي هذه المصلحة، الصندوق النقدي الذي تخصص له كل يوم مبلغ من النقود لمواجهة طلبات السحب، وتحتوي 3 فصائل:

- فصيلة الشباب والصندوق
- فصيلة التحويلات
- فصيلة محفظة الأوراق

وتشارك جميع المصالح في آخر كل يوم بالعمليات الإدارية المتعلقة بهذه المصلحة برئاسة رئيس هذه المصلحة.

✓ مصلحة الالتزامات: وهي مصلحة تهتم بكل ما تعلق بالقروض من دراسة ومتابعة لملفات القرض وتسيير الاعتراضات وأصول الحجز وتسيير الملفات القضائية للوكالة. وكذلك تسند لها مهمة أخرى، وهي الاكتتاب في سندات الصندوق.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنك الوطني الجزائري

إن لنشاط البنك الوطني الجزائري أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، لما له من سلطة كبيرة في مجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فالبنك الوطني الجزائري يتحصل على أموال من مصادر مختلفة، ثم يقوم باستخدامها بطرق مباشرة كاستثمارها في الأوراق المالية والتجارية وبطرق غير مباشرة كتدخله إلى جانب المودعين والمستثمرين، وذلك بتشجيعهم على استثمار أموالهم في مختلف النشاطات، إذ يتم ذلك باستعمال سياسة أسعار الفائدة، وفي هذا المبحث سنتعرف على أهم موارد البنك الوطني الجزائري، وأهم مصدره

❖ **موارد البنك الوطني الجزائري:**

تقسم موارد البنك الوطني الجزائري الى قسمين:

➢ **الموارد الذاتية:**

وهي الأموال الخاصة بالبنك وممتلكاته. وتتكون من:

✓ **رأس المال:** وهو الركيزة الأساسية لنشاط البنك الوطني الجزائري، ومصادر ثقة المودعين، كما أنه يدعم مركزه المالي ويقوي علاقاته مع مراسليه، حيث كان يقدر ب 8 مليار دج سنة 2016.

✓ **الاحتياطيات:** هي أموال نقدية تكونت عبر الزمن ومصادرها الأموال المقتطعة من الربح، وعلاوات الإصدار بالنسبة للبنك الوطني الجزائري تتضمن نتيجة السنة المالية، وتقسم إلى قسمين:

▫ الاحتياطي القانوني: وهو ما يفرضه القانون، أي يستوجب على البنك الاحتفاظ به، ويقدر سنة 2016 ب: 24. 102478333دج.

- الاحتياطي الاختياري: يمثل أرصدة يكونها البنك من تلقاء نفسه دون أي التزام قانوني بهدف تقوية مركز البنك، وقدر ب 1680895457،26 دج سنة 2016، أي ما يعادل 0.73% من موارد البنك.

✓ **المؤونات:** وهي عبارة عن أموال أو مبالغ مخصصة للتأمين ضد المخاطر وتغطية التكاليف.

وقدرت سنة 2016 بمبلغ 8443641412.13 دج ويمثل 3.69% من موارد البنك.

✓ **النتيجة:** هي الفرق بين التكاليف والايرادات، وقدرت سنة 2016 ب 41737071.93 دج أي بنسبة 0.18% من موارد البنك.

❖ **الموارد الخارجية:**

وهي ما يعبر عنها بالموارد الغير ذاتية وهي تمثل الحسابات الأخرى التي يكون غيها البنك مسؤولا لدى الغير، وهذه الموارد إما أن تكون ودائع تحت الطلب، موارد قصيرة الأجل أو موارد أخرى كالقروض.

➢ **ودائع تحت الطلب:**

وهي الودائع التي تستحق في أي وقت يطلبها المودع، نستنتج من ذلك أن على البنك أن يكون على استعداد دائم لمقابلة طلبات المودعين، وذلك كي لا تتصدع ثقتهم بالبنك، علما بأن أهم مصادر موارد البنك الوطني الجزائري باعتباره بنك تجاري، تتكون من الودائع تحت الطلب، بحيث تمثل 30%من إجمالي الموارد، وتشمل هذه الودائع كل من:

✓ حسابات الشيكات: وهي عبارة عن ودائع جارية، تطلب في أي وقت من قبل الأفراد أو من قبل شخص معنوي، ولا يستطيع العميل السحب أكثر من المبلغ الموجود، وقدرت سنة 2016 ب: 19304099711.63 دج، أي ما يعادل 10.45 %

✓ الحسابات الجارية: هو حساب يفتح لرجال الأعمال من تجار وصناعيين، وهو حساب مدين، وقدر سنة 2016بـ: 23909733955.24 دج، أي ما يعادل 10.45%.

✓ البنوك والمراسلين: وهي ودائع تأتي من قبل البنوك الأخرى تكون التزاما على البنك الوطني الجزائري تسديدها في الوقت الازم وحددت نسبتها ب 10.34 %من اجمالي الموارد

➢ **موارد قصيرة الأجل:**

وهي في معظمها لا يمكن للمودع أن يطلبها إلا بعد انتهاء فترة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك، ومن ثمة يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي، هذا من شأنه أن يتيح للبنك قدر أكبر من الموارد السائلة لتوظيفها والحصول على أكبر عائد بالمقارنة مع الودائع الجارية، وهذا ما يدفع بالبنك أن يكون راغبا وقادرا على أن يدفع فوائد عليها تشجيعا على جذب أكبر قدر منها، وتشمل الموارد قصيرة الأجل لبنك الوطني الجزائري الحسابات التالية

✓ حسابات مستحقة بعد تحصيلها: وتشمل الأموال التي يتحصل عليها البنك من عملاء والتي لم يأتي وقت تحصيلها بعد، وقدرت بمبلغ: 2049510076.57 دج، أي ما يعادل 0.90% من الموارد

✓ دائنون مختلفون: هي حسابات عابرة أي مؤقتة لزبائن عابرين حيث تتم فيها عملية تحويل مبالغ بين وكالات البنك لصالح متعاملين، بحيث يدخل فيها البنك كوسيط فيقوم بفتح حساب عابر للطرف المستقبل للمبلغ، وبعدها يتم غلق الحساب مباشرة

✓ أذون وحسابات لأجل: تتمثل في الايداعات التي لديها أجل استحقاق محدد، وهي اعتراف باستلام ودائع لأجل وقدرت قيمتها ب: 55256436879.63 دج، أي ما يعادل 24.14%من إجمالي الموارد

✓ حسابات نظامية ومختلفة: هي حسابات داخلية في انتظار تسويتها

✓ قبول بالدفع: هو قبول البنك بدفع قيمة الورقة التجارية وتبلغ قيمتها ب: 893902536.02 دج، أي ما يعادل نسبة 3.91% من إجمالي موارد البنك

✓ حسابات جارية للشركاء: وهي حسابات مخصصة للدولة

➢ **موارد أخرى:**

وتتمثل في الافتراضات لأكثر من سنة.

وتتمثل في السلفيات الخارجية، وهي المبالغ التي يقترضها البنك ضمن المعاملات الخارجية مع البنوك وقدرت قيمتها ب: 33202109845.53 دج، أي نسبة 14.51% من إجمالي الموارد

❖ **استخدامات البنك الوطني الجزائري:**

يقصد بالاستخدامات كيفية توظيف الأموال المتاحة لدى البنك الوطني الجزائري، ويتم تصنيف هذه الاستخدامات الى ما يلي:

➢ **النقدية: تشمل** الصندوق، الخزينة العامة، البنك المركزي، حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل الصندوق، ويفتح حسابا لدى الخزينة العمومية، وحسابات أخرى لدى البنك المركزي، وقد قدر مبلغ النقدية سنة 2016 ب 1465042105.08 دج أي ما يعادل. 64% من أصول البنك.

- **البنوك والمراسلون:** هي أرصدة عند البنوك الأخرى بما فبها البنوك الخارجية، حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بتسوية العمليات فيها بين البنوك فقط، وقد قدر مبلغ البنوك سنة 2016 ب 2602662804.94 أي ما يعادل 1.14% من أصول البنك.

- **الحسابات النظامية والمختلف:** هي حسابات داخلية مؤقتة للبنك مثل التسبيقات الضريبية في انتظار نتيجة الجائية، والغرض من هذا النوع هو تسوية عمليات البنك إذا ما كان هناك نزاع أو اخطار، ويقدر مبلغ الحسابات النظامية والمختلفة ب: 78520094171.05 دج أ] ما يعادل 34.30% من استخدامات البنك.

- **محفظة الأوراق التجارية:** تشمل كل الأوراق التجارية التي يخصمها البنك لعملائه، وهذا الأخير يستطيع إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، وتقدر قيمة مبلغ محفظة الأوراق التجارية ب: 123446211.96 دج، أي ما يعادل 5.39%من أصول البنك.

- **قسائم وسندات التحصيل:** وهو استخدام يقوم به البنك بغرض الحصول على فوائد، وتقدر في سنة 2013 ب: 651000.00 دج.

- **حسابات جارية:** وهي عبارة عن اعتمادات جارية تكون تحت تصرف العملاء بدون ضمان، ويحصل البنك مقابل ذلك على فوائد أيضا، وتقدر مبلغ الحسابات الجارية في سنة 2016 ب: 83907491442.79 دج، أ] ما يعادل 36.66%من أصول البنك.

- **سلفيات مضمونة:** يشمل هذا الحساب الاعتمادات أو التسبيقات المؤقتة، وهي تسبيقات يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه الذين لديهم ديون مع أطراف أخرى مقابل ضمانات

- وقد قدرت في سنة 2016 ب: 9917894380.12 دج.

- **مدينون مختلفون:** يمثل حسابات ذات وسيط (استثنائيا دائن) عندما يكون دائن يوضع في حساب دائنون مختلفون، وقدرت سنة 2016 ب: 3001803699.44 دج، أي ما يعادل 1.31%من قيمة أصول البنك.

- **اكتتابات اسمية للمشاركة:** البنك يشتري اكتتابات اسمية للمشاركة لشركات لها أرصدة في البنك (شركات المساهمة) ليساهم في رأس المال، وتقدر في سنة 2016 بمبلغ ب: 184721107.54 دج أي ما يعادل. 08% من اصول البنك.

- **مدنون بالقبول:** يعتبر قرض عادي طويل الأجل تمتد فترته من 5-10 سنوات، ومن مميزاته، أن الأموال هنا لا تخرج فعلا، وقدرت قيمتها في سنة 2016 ب: 8939052536.02 دج، أي ما يعادل 3.91% من أصول البنك.

- **مدينون بالقروض:** وهي قروض تمنح من قبل البنك للغير، في المدى المتوسط والطويل، يصبح من جراء ذلك مدين للغير لهذه القروض، وقدر مبلغها ب 7489149945.11 دج، أي ما يعادل 3.27% من أصول البنك

- **التزامات على الخزينة العمومية:** نتيجة لتحمل الخزينة العامة عبئ إعادة هيكلة الشركات العمومية، ولذا أجبرت البنوك وخاصة البنك الوطني الجزائري، بالتنازل على الأرصدة الدائنة لهذه الشركات مقابل الالتزامات، وقد قدر مبلغها ب: 18566357137.00 دج، أي ما يعادل 8.11% من أصول البنك.

- **عقارات ومنقولات:** ويمثل كل التجهيزات البنك وبناياته تقيم وتوضع في هذا الحساب، وقد قدر مبلغها سنة 2016 ب: 1952618862.87 دج، أي ما يعادل 0.85% من أصول البنك.

المبحث الثاني: السيولة في البنك الوطني الجزائري

سنتناول في مبحثنا هذا دراسة الميزانية لسنتي 2015 و2016 ونقارن بينهما

المطلب الأول: دراسة ميزانية لسنة 2015.

الجدول رقم (01): يمثل ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2015

أصول	مبالغ	خصوم	مبالغ
–الصندوق، الخزينة العامة، البنك المركزي	2147011140.87	حساب الشيك	15278617213.70
البنوك والمراسلون	4453034175.97	الحساب الجاري	22044026073.92
محفظة الأوراق	14021443927.23	بنوك ومراسلون	3442611964.66
قسائم واشتراكات	10626307.40	حسابات مستحقة بعد القبض	6025162946.12
حسابات جارية	37016008018.79	دائنون مختلفون	3977274333333305.83
تسبيقات مضمنة	3895615003.61	اذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد	46334658502.04
مدينون مختلفون	22108918799.66	حسابات نظامية وحسابات مختلفة	27442242272.19
اكتتابات اسمية للمشاركة	166883342.94	قبول بالدفع	496726434.19
التزامات على الخزينة العامة	36534000000.00	حسابات جارية لشركاء	1097657.25
حسابات نظامية ومتنوعة	6924359180.97	سلفيات خارجية	35422377839.12
مدنون بالقبول	496726434.95	رأس المال	4200000000.00
مدينون بالقرض	4786774409.55	فارق التقدير	376222724.27
عقارات ومنقولات	1032662022.52	احتياطي قانوني	89793545.83
		احتياط اختياري	013917132.13
		مؤونة	5781369104.08
		نتيجة	253695748.27
	17627973463.6		176279753463.6

***SOURCE** :rapport d activate de B N A en 2016 Alger، 17 juin 2015*

❖ **نسبة الاحتياطي القانوني:**

نسبة الاحتياطي القانوني= أرصدة البنك لدى البنك المركزي / شيكات وحوالات مستحقة الدفع +المستحق للبنوك +الودائع بالعملة الوطنية

لقد تعذر علينا حساب هذه النسبة لأننا لا نملك رصيد البنك الوطني الجزائري عند البنك المركزي، ولهذا فإننا سنقوم بحساب نسبة الاحتياطي الاجمالي كالتالي:

- **البسط:** ويضم الصندوق، الخزينة العمومية، البنك المركزي =2514701840.87 دج
- **المقام:** ويضم العناصر التالية:

- ✓ حسابات مستحقة بعد القبض =6025160946.12 دج
- ✓ بنوك ومراسلون = 3442611964.66 دج
- ✓ حساب الشيك =15378617213.70 دج
- ✓ الحساب الجاري = 22044026073.92 دج
- ✓ دائنون مختلفون = 3977274305.83 دج
- ✓ أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد = 4633465802.04 دج

نسبة الإجمالي الاحتياطي $= \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{251470184{،}87}{97202350906{،}81} =$ 2.5 % من اجمالي الودائع

نسبة الرصيد النقدي:

- **البسط:** ويضم العناصر التالية:

✓ الصندوق، الخزينة العمومية، البنك المركزي = 2514701840.84 دج

✓ البنوك والمراسلون = 4453034175.97 دج

- **المقام:** ويضم العناصر التالية

✓ حسابات مستحقة بعد القبض =6025160946.12 دج

✓ بنوك ومراسلون = 3442611964.66 دج

✓ حساب الشيك =15378617213.70 دج

✓ الحساب الجاري = 22044026073.92 دج

✓ دائنون مختلفون = 3977274305.83 دج

✓ أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد = 4633465802.04 دج

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{6967736016.81}{97202350906.81} = \%\ 7.10$$

هذه النسبة تدل على أن البنك الوطني الجزائري، يملك رصيد نقدي يقدر ب 7.10% من إجمالي الودائع لدي.

❖ **نسبة السيولة القانونية:**

➢ **البسط:** ويضم العناصر التالية:

✓ الصندوق، الخزينة العمومية، البنك المركزي = 2514701840.84 دج

✓ البنوك والمراسلون = 4453034175.97 دج

✓ محفظة الأوراق = 14021443927.23 دج

✓ قسائم واشتراكات = 102663074.40 دج

✓ مدينون بالقبول = 4786774409.55 دج

✓ التزامات على الخزينة العامة = 36534000000 دج

➢ **المقام:** ويضم العناصر التالية

✓ حسابات مستحقة بعد القبض =6025160946.12 دج

✓ بنوك ومراسلون = 3442611964.66 دج

✓ حساب الشيك =15378617213.70 دج

✓ الحساب الجاري = 22044026073.92 دج

✓ دائنون مختلفون = 3977274305.83 دج

✓ أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد = 4633465802.04 دج

$$\text{نسبة السيولة الفعلية} = \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{624162174{،}990}{97202350906.81} = \%\ 64{،}20$$

أي أن البنك الوطني الجزائري، يملك نسبة من الأصول السائلة وشبه النقدية تقدر ب 64.20%من مجموع الودائع

المطلب الثاني: دراسة ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016

الجدول رقم (02): يمثل ميزانية البنك الوطني الجزائري لسنة 2016

أصول	مبالغ	خصوم	مبالغ
–الصندوق، الخزينة العامة، البنك المركزي	1465022105.08	حساب الشيك	19304099711.63
البنوك والمراسلون	2602662804.94	الحساب الجاري	23909733655.24
محفظة الأوراق	12344655211.96	بنوك ومراسلون	23656604425.02
قسائم واشتراكات	61000.00	حسابات مستحقة بعد القبض	2049510079.57
حسابات جارية	83907491442.79	دائنون مختلفون	6739516520.70
تسبيقات مضمنة	9917894380.12	اذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد	5258436879.63
مدينون مختلفون	3001803699.44	حسابات نظامية وحسابات مختلفة	37189700421.77
اكتتابات اسمية للمشاركة	184721107.54	قبول بالدفع	8939052536.02
التزامات على الخزينة العامة	18566357137.00	حسابات جارية لشركاء	1057657.25
حسابات نظامية ومتنوعة	78520094171.00	سلفيات خارجية	33202109945.53
مدنون بالقبول	8939052536.02	رأس المال	8000000000.00
مدينون بالقرض	74891949945.11	فارق التقدير	0
عقارات ومنقولات	1952618862.87	احتياطي قانوني	102478333.24
		احتياط اختياري	1680895457.26
		مؤونة	8443641412.13
		نتيجة	417657071.93
	228892194403.92		228892194403.92

***source**: rapport d activité de B N A en 2016 ،Alger ،17 juin 2015*

❖ **نسبة الاحتياطي القانوني:**

لقد تعذر علينا حساب هذه النسبة لأننا لا نملك رصيد البنك الوطني الجزائري عند البنك المركزي، ولهذا فإننا سنقوم بحساب نسبة الاحتياطي الاجمالي كالتالي:

البسط: ويضم الصندوق، الخزينة العمومية، البنك المركزي =1465042105.08 دج

- **المقام:** ويضم العناصر التالية:

✓ حسابات مستحقة بعد القبض =2049510079.08 دج

✓ بنوك ومراسلون = 2602660804.94 دج

✓ حساب الشيك =19304099711.63 دج

✓ الحساب الجاري = 23909733655.24 دج

✓ دائنون مختلفون = 6739516520.70 دج

✓ أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد = 55258436666666879.63 دج

نسبة الاحتياطي الاجمالي $= \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{14650442105{،}08}{6739516520.70} =$ 1.19 %من إجمالي الودائع

❖ **نسبة الرصيد النقدي:**

- **البسط:** ويضم العناصر التالية:

✓ الصندوق، الخزينة العمومية، البنك المركزي = 146042105.08 دج

✓ البنوك والمراسلون = 2602682804.94 دج

- **المقام:** ويضم العناصر التالية

✓ حسابات مستحقة بعد القبض =2049510076.57دج

✓ بنوك ومراسلون =23656604425.02 دج

✓ حساب الشيك =19304099711.63 دج

✓ الحساب الجاري =23909700955.24 دج

✓ دائنون مختلفون =6739516520.70 دج

✓ أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد = 552564366666666879.63 دج

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{4067724910{،}20}{109863959651{،}71} = \% \ 3.10$$

أي أن نسبة الرصيد النقدي يمثل نسبة 3.10% من إجمالي الودائع

❖ **نسبة السيولة القانونية:**

- **البسط:** ويضم العناصر التالية:

✓ الصندوق، الخزينة العمومية، البنك المركزي= 146042105.08 دج

✓ البنوك والمراسلون = 2602662804.94 دج

✓ محفظة الأوراق = 12344655211.96 دج

- ✓ قسائم واشتراكات = 651000دج
- ✓ مدينون بالقبول =8939052536.02 دج
- ✓ التزامات على الخزينة العامة = 185663571370 دج

➢ **المقام:** ويضم العناصر التالية

- ✓ حسابات مستحقة بعد القبض =20495510076.57 دج
- ✓ بنوك ومراسلون =23656604425.02 دج
- ✓ حساب الشيك =19304099711.63 دج
- ✓ الحساب الجاري =23909733955.24 دج
- ✓ دائنون مختلفون =6739516520.70 دج
- ✓ أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد = 55256436879.63 دج

$$\text{نسبة السيولة الفعلية} = \frac{\text{البسط}}{\text{المقام}} = \frac{43918420795}{109863959651{,}71} = \% 33.50$$

أي أن البنك الوطني الجزائري، يملك نسبة من الأصول السائلة وشبه النقدية تقدر ب 33.50%من مجموع الودائع

المطلب الثالث: مقارنة بين سيولة سنتي 2015و2016

الجدول رقم (03): يمثل نسب السيولة لسنتي 2015و2016

نسبة السيولة	2015	2016
-نسبة الاحتياطي الاجمالي	% 2.5	%1.19
-نسبة الرصيد النقدي	%7.10	%3.10
نسبة السيولة الفعلية	%64.20	%33.0

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

عند مقارنتنا لنسب السيولة بين سنتي 2015 و2016 نلاحظ انخفاض في نسبة الاحتياطي الاجمالي من 2.5% سنة2012 الى 1.19% في سنة 2016، وهذا راجع الى انخفاض مبلغ النقدية في الصندوق والخزينة العمومية وفي البنك المركزي، حيث كانت سنة 2015 تقدر بـ 2514701840.87 دج، أما في سنة 2016 أصبحت تقدر ب1465042105.08% دج، كذلك نلاحظ ارتفاع في قيمة الودائع أي حساب الشيكات والحساب الجاري، حيث قدر حساب الشيك سنة 2015 ب 153778617213.70 دج، ثم ارتفع الى 19304099711.63 دج سنة 2016، أي ارتفاع في أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد، حيث كانت سنة 2015 تقدر ب 463346658502.04 دج، ثم ارتفعت الى 55258436879.63 دج سنة 2016

أما نسبة الرصيد النقدي، فهي الأخرى عرفت انخفاض لكنه كان كبير، حيث قدرت هذه النسبة سنة 2015 ب 7.10% ثم انخفضت الى 3.10% سنة 2016، وهذا راجع الى انخفاض كل من النقدية بالصندوق وفي الخزينة العامة، والبنك المركزي، كذلك انخفاض

في الأرصدة الأخرى لدى البنك الوطني الجزائري، وارتفاع إجمالي الشيكات وحوالات مستحقة الدفع للبنوك الأخرى والودائع لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015.

أما فيما يخص نسبة السيولة الفعلية، فهي الأخرى عرفت انخفاضا كبيرا، حيث قدرت سنة 2015 ب 64.20%، أما سنة 2016 فقدرت نسبتها ب 33.50%، وهذا راجع الى انخفاض في اجمالي الأرصدة النقدية والأصول الشبه نقدية، أي انخفاض في مجموع النقدية بالصندوق والخزينة العامة والبنك المركزي +البنوك والمراسلون + محفظة الأوراق +قسائم واشتراكات + التزامات على الخزينة العامة + مدينون بالقبول، حيث كان يقدر هذا المجموع ب 62416217427.99 دج سنة 2015، وانخفضت لتصبح 439184207950 دج سنة 2016

أما اجمالي الحسابات المستحقة بعد القض + بنوك ومراسلون + حسابات الشيك + الحساب الجاري + دائنون مختلفون +أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد، فقد عرف ارتفاعا، حيث قدر سنة 2015 ب 972350906.81 دج، ثم 109863951.71 دج سنة 2016.

خلاصة الفصل

تضمن الفصل الثالث دراسة تطبيقية لبنك الوطني الجزائري والمقارنة بين نسبتي السيولة لسنتي 2015و2016 ونلاحظ انخفاض في نسبة الاحتياطي الإجمالي اما نسبة الرصيد النقدي فهي الاخرى عرفت انخفاضا لكنه كان كبير اما فيما يخص نسبة السيولة الفعلية هي الأخرى عرفت انخفاضا كبيرا ماعدا اجمالي الحسابات المستحقة بعد القض + بنوك ومراسلون + حسابات الشيك + الحساب الجاري + دائنون مختلفون +أذونات وحسابات ذات أجل استحقاق محدد، فقد عرف ارتفاعا كبير.

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج.

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت من خلال هذه الدراسة نلخص إن الموازنة بين السيولة والربحية استخدام نسب السيولة والربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها الموازنة بين السيولة والربحية إلى أفضل طرق ممكنة للأداء

نضرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله البنوك واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية لا تصلح النسب المالية المستخدمة في الموازنة بين السيولة والربحية عن باقي الوحدات غير مصرفيه في الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه البنوك تتناسب مع نشاط الذي تزاوله هذه البنوك.

اظهرت نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية ان هناك انخفاضا في اداء المصرف محل الدراسة عن ما هو في عام 2015 – 2016.

وبشكل كبير ما بينته مؤشرات السيولة والربحية وذلك على الرغم من ان في عام 2015 كان هناك إعفاء ضريبي فضلا عن إعفاء المصرف من حصة دائرة العمل والضمان الاجتماعي.

الاقتراحات

- على المصرف محل الدراسة التركيز على الأنشطة الذي تدر عوائد مصرفية اعلي من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل التسهيلات البنكية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف.

- على إدارة المصرف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك تغذية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية
- ضرورة تركيز المصرف على الاستثمارات قصيرة الأجل
- على مصرف عينة محل الدراسة زيادة الاهتمام بتقييم أدائه المالي للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة البنوك الأخرى.

أفاق الدراسة

- استكمالا للهدف المرجو من الدراسة ونضرا لعدم التمكن من الإلمام لجميع حيثيات الموضوع ارتأينا تقديم بعض الإشكالات التي نراها مفيدة في الدراسة المستقبلية والتي منها.
- دور الموازنة بين السيولة والربحية في تحسين الخدمات البنكية
- مدى مساهمة الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار: الاقتصاد النقدي والمصرفي مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية طبعة 2000
2. اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، طبعة 1976.
3. باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، طبعة 1987.
4. حياة بن اسماعيل: التسيير البنكي مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2002-2003
5. ربيع محمود الروبي: اقتصاديات النقود والمصارف دار الحقوق، طبعة 1985.
6. زياد العلواني: نقود والمصارف مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1981.
7. زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والأموال، دار الجامعية مصر، طبعة 1994.
8. سيد الهواري: إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة طبعة 1981.
9. شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة2000،
10. صالح الأمين الأرباح: اقتصاديات النقود والمصارف دار الكتب الوطنية بنغازي، الطبعة الأولى، 1991.
11. صبحي تادرس قريصة ومدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة، بيروت، طبعة 1983.

12. ضياء مجيد الموساوي: الاقتصاد النقدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1993
13. فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والائتمان، دار الحداثة، الاسكندرية، طبعة 1981.
14. فريد الصلح وموريس نصر: المصرف والأعمال المصرفية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة 1989.
15. فؤاد هاشم عوض: اقتصاديات النقود والتوازن النقدي دار النهضة العربية، طبعة 1976.
16. محمود يونس عبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر.
17. مصطفى رشدي شيحة :الاقتصاد النقدي والمصرفيالدار الجامعية، مصر طبعة 1985.

ثانيا: رسائل التخرج

18. صالح مفتاح: السيولة والربحية في البنك التجاري دراسة نظرية ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2006-2007،

مقدمة

الفصل الأول

السيولة في البنوك التجارية

الفصل الثاني

الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

خاتمة

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

الملاحق

الملخص

إن من أهم المبررات التي يمكن الاستناد إليها في دعم أهمية وجود الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية وذلك من خلال المحافظة على رصيد نقدي موجب تستطيع من خلاله مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل.

من اجل تدعيم ثقة مقترضي البنك لها عن طريق بناء سمعة ائتمانية جيدة والاستمرار في قيام البنك بعملياتها (نشاطاتها التشغيلية بشكل مستمر)

واستفادة البنك من الخصم النقدي عند توفر السيولة وتحسين الاقتراض وعدم الاضطرار إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة.

لا يخفي على أحد الدور الهام الذي تقوم به البنوك بمختلف أنواعها في خدمة الاقتصاد الوطني فقد تطورت العمليات المالية وتنوعت الخدمات المالية التي تقوم بيها البنوك التجارية المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال وساهم ذلك في تطوير الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية للوصول إلى الأفضل طرق ممكنة للموازنة لذا فان نسب السيولة والربحية تكشف عن العلاقات المهمة الموجودة بينها.

الكلمات المفتاحية: البنك، الموازنة، السيولة، الربحية، التجارية

Abstract

One of the most important reasons that can be used to support the importance of the balance between liquidity and profitability in commercial banks by maintaining a positive cash balance through which to meet their short-term obligations.

In order to strengthen the confidence of the Bank's borrowers by building a good credit reputation and continuing the Bank's operations (its operations are ongoing)

And the bank's benefit from the cash discount when liquidity is available and to improve borrowing and not having to pay high costs on borrowed funds.

The financial operations and diversified financial services of specialized commercial banks and investment and business banks have contributed to the development of important tools by which to balance the liquidity and profitability of commercial banks to reach The best possible methods of balancing, so the ratios of liquidity and profitability reveal the important relationships that exist between them.

Keywords: bank, balance, liquidity, profitability, business